ما تعدد فيه النقل عن الفراء نحوياً

على ضوء كتابه «معاني القرآن»

بقلم الدكتورة

عيشة أبوالفتوح سيد أحمد الحداد

المدرس بقسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

بالإسكندرية - جامعة الأزهر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أعظم الخلق، سيدنا محمد أفصح العرب أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد...

فعندما تأملت كتاب معاني القرآن للفراء اقتربت كثيراً من فكر الرجل، وكان نتيجة ذلك. أن وجدت أراءً كثيرة منسوبة إلى الفراء وفى كتابه معاني القرآن ما يتناقض مع ما نسبه النحاة إليه وهذا فى رأيى يرجع إلى عدة أسباب منها :-

الاعتماد على المنقول من هذه الآراء دون الوقوف على كتب العالم نفسه، ومنها عدم وصول مصنفات العالم كلها وفقدان أكثرها، وقد يكون اختلاف التلاميذ وتعدد النساخ سبب فى ذلك أيضاً.

ولذلك كان عملي فى هذا البحث تتبع الآراء المنسوبة إلى الفراء، ومقارنتها بالنصوص الصحيحة التى ذكرها فى كتابه معاني القرآن سواء أكانت النسبة إليه خاصة أم للكوفيين عامة فهو راعي المدرسة الكوفية ومؤسسها.

ومنهجي فى هذا البحث يبدأ بالدراسة التمهيدية ثم مسائل البحث :

أولاً : الدراسة التمهيدية : تشمل أمرين :

أولهما : الفراء وكتابة معانى القرآن.

ثانيهما : منهج الفراء وجهوده اللغوية.

ثانياً : مسائل البحث :

- **من باب المعرب والمبنى ثلاث مسائل :**
  - **(١) رأي الفراء في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم.**
  - **(٢) رأيه في كسر نون المثنى وفتح نون الجمع.**
  - **(٣) رأيه في إجراء كلا وكلتا مع المظهر مجراهما مع المضمر.**
- **باب النكرة والمعرفة وتحته عدة مسائل له رأى فيها :-**
  - **١- موضع ضمير العماد [الفصل] من الإعراب.**

٢- نعت المكنى [الضمير].

٣- حكم إبدال النكرة من المعرفة والعكس.

٤- نعت الاسم الموصول.

٥- إضافة الوصف المحلى بآل إلى المعارف.

- باب الابتداء ونواسخه ومنه مسائل :

١- رأيه فى عمل « كان » فى اسمها.

٢- مذهبه فى ليس فعل هي أم حرف.

٣- رأيه فى عمل « ما » إذا تقدم خبرها على اسمها

٤- نصب ليت ولعل الاسم والخبر.

٥- « أصل » « لكن ».

٦- إلغاء عمل « ظن » متقدمة.

- باب الفاعل

١- مسألة حذف الفاعل.

٢- رأيه فى تقديم الفاعل.

- باب النائب عن الفاعل.

١- رأى الفراء فى إقامة غير المفعول به مقام الفاعل.

- باب الاشتغال.

١- رأي الفراء فى عامل النصب فى باب الاشتغال.

- باب الاستثناء.

١- أصل « إلا » عنده.

٢- نصب المستثنى إذا حذف المستثنى منه كما يراه الفراء.

- باب التمييز.

١- رأى الفراء فى تقديم التمييز على عامله.

- باب حروف الجر.

١- زيادة « من » عند الفراء.

٢- رأيه فى رب هل هي اسم أو حرف ؟

- **باب الإضافة وفيه مسألة :-**
  - ١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه.
- **باب اسم الفاعل.**
  - ١- عمل أمثلة المبالغة كما يراه الفراء.
- **باب التعجب.**
  - ١- التعجب من أفعل فعلاء.
  - ٢- افعل به أمر حقيقة أولا.
- **باب نعم وبئس**

وفيه مسألة « هل هما فعلان أم اسمان ».

- **باب التوابع وفيه مسألتان :-**
  - ١- مطابقة النعت للمنعوت.
  - ٢- الفصل بين حرف العطف وما عطف عليه.
- **باب إعراب الفعل وفيه مسألتان :-**
  - ١- ناصب الفعل المستقبل بعد الواو.
  - ٢- ناصب الفعل بعد حتى.
- **باب الشرط والجزاء :**
  - ١- رافع الاسم بعد « لو لا ».
  - ٢- رافع الاسم بعد « إن » الشرطية.
  - ٣- الفصل بين فعل الشرط وجوابه.
  - ٤- تقديم جواب الشرط على أداة الشرط.
- **مسائل متفرقة :**
  - ١- تقديم معمول اسم الفعل عليه.
  - ٢- عمل « هل » الاستفهامية.

أولاً : الدراسة التمهيدية:

أ- الفراء وكتابه معاني القرآن.

ب- منهج الفراء وجهوده اللغوية.

وبحث هذه النقاط على النحو التالي:

أولاً الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمى كان مولى لبنى أسد، وهو من أصل فارسى لقب بالفراء لأنه كان يفرى الكلام فرياً أخذ النحو عن الكسائي وغيره وهو أعلم الكوفيين وأبرعهم بالنحو بعد الكسائي وكان إماماً ثقة.

قال عنه ثعلب « لولا الفراء لما كانت اللغة لأنه حصَّنهَا وضبطها ولولا الفراء لسقطت العربية...» (١).

تبحر الفراء فى علوم شتى فكان عالماً بأيام العرب وأخبارها وأشعارها وكان عارفاً بالطب والفلسفة والنجوم غير أنه برع فى النحو أكثر من غيره حتى قبل عنه:- الفراء أمير المؤمنين فى النحو وكان للفراء كثير من المؤلفات منها كتاب معاني القرآن، وكتاب المصادر فى القرآن، وكتاب الجمع والتثنية فى القرآن واختلطت هذه الأعمال بعضها ببعض فكان منها نحو الفراء توفى الفراء سنة أربع ومائتين للهجرة (٢).

كتابه معاني القرآن :

لم يصل إلينا من كتب الكوفيين إلا القليل ومنه معاني القرآن للفراء وهو يعد أكبر مصادر النحو الكوفي وأوسعها (٣).

وقد كتب فى معاني القرآن كثير من العلماء.

---

(١) راجع ترجمته ترجمة الألباء ص ٨١ وإنباه الرواة ٩/٤ وأثر الكوفيين فى نحاة الأندلس ص ٣٧ – ٣٨ للدكتور / محمد بن عمار درين

(٢) راجع أخبار النحويين البصريين ص٥١ وطبقات النحويين ص ١٣١ –١٣٣ ومراتب النحويين ص٨٦ ونزهة الألباء ص ٨١ – ٨٤ وبغية الوعاه ٣٣٣/٢ ومدرسة الكوفة ص١٢٨ – ١٣٢ وأثر الكوفيين ص٣٧ – ٣٨.

(٣) مدرسة الكوفة ص١٣٢ – ١٣٤.

يقول الخطيب فى تاريخ بغداد فى صدر الحديث عن معاني القرآن لأبى عبيدة وأنه احتذى فيه من سبقه:

« وكذلك كتابه **فى معاني القرآن** وذلك أن أول من صَنَّف فى ذلك أى فى معاني القرآن من أهل اللغة أبو عبيدة معمر بن المثنى ثم قطرب بن المستنير ثم الأخفش وصَنَّف من الكوفيين الكسائي ثم الفراء فجمع أبوعبيدة من كتبهم وجاء فيه بالآثار وأسانيدها وتفاسير الصحابة والتابعين والفقهاء [١].

ويقول الدكتور / مهدى المخزومى:-

بالرغم مما عُرِف عن الفراء من ملازمته لبعض المعتزلة واتصاله بآرائهم ومصاحبة المأمون الذى عُرِف بميله إلى الاعتزال وتقريبه للمعتزلة فإن منهجه فى دراسة اللغة والنحو هو المنهج الذى رسم حدوده أستاذه على بن حمزة الكسائي مصادر دراسته:-

١- القرآن الكريم وكان يضعه فى المستوى الذى ينبغى وضعه فيه.

٢- القراءات المختلفة وإن شذت فى نظر نحاة البصرة.

٣- شواهده من الشعر وكلام العرب وهو يحتج برواية من يثق به من الأعراب كما يروى عن الكسائي ويونس وغيرهما من ذلك:- تجويز إعراب العدد المركب قياساً إذا أضيف إسناداً إلى ما سمعه من أبى فقعس الأسدى، وابن الهيثم العقيلى ما فعلت خمسة عشر [٢].

ب- منهج الفراء وجهوده اللغوية :-

يقول الدكتور / **شوقى ضيف** مصوراً منهج الفراء وجهوده النحوية :-

وكان عقله أدق وأخصب من عقل الكسائي إذ كان مثقفاً ثقافة كلامية فلسفية فكانت قدرته على الاستنباط والتحليل والتركيب واستخراج القواعد والأقيسة والاحتيال للآراء وترتيب مقدماتها لا تُقَرَنُ إليها قدرة أستاذه [٣].

(١) راجع تاريخ بغداد ٢٠٤/٥ – ٢١٢، ومقدمة معاني القرآن ص ١٢.
(٢) راجع مدرسة الكوفة ص ١٨١ – ١٨٢ وشرح الأشمونى ٧٠/٤.
(٣) المدارس النحوية ص ١٩٦ للدكتور شوقى ضيف ط. دار المعارف.

وقال عن دوره فى وضع المصطلحات النحوية :-

كان يحاول جاهداً أيضاً أن يضع فى النحو مصطلحات جديدة مستعيناً فى ذلك كله بعقله المتفلسف الخصب ومازال يلحَّ فى ذلك حتى استطاع حقا أن يكون للكوفة مدرسة مستقلة فى النحو (١).

ومن المصطلحات الجديدة عنده :-

١- التقريب ويراد به اسم الإشارة.

٢- الصرف أو الخلاف.

ويقصد به النصب فى بابين هما باب الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو وباب المفعول معه (٢).

٣- تسميه الفعل المتعدى باسم الفعل الواقع.

٤- تسمية ضمير الشأن والفصل باسم العماد.

٥- تسمية النفى باسم الجحد... إلخ

ثم قال عنه:- كما بسط السماع والقياس إذ يكثر فى كتابه أن يقول:- وسمعت العرب تقول، أو يقول. أنشدنى بعض بنى أسد، أو بعض بنى كلاب(٣).

وإذا كان الدكتور / **شوقى ضيف** قد رسم منهج الفراء ودوره فى التحليل والسماع والقياس مما أعطى النحو الكوفي صورته النهائية.

فقد ذكر الدكتور / أحمد مكى الأنصارى أشياء تميزه عن المدرستين حيث قال:

ومن مظاهر استقلاله عن المدرستين جميعاً.

أولاً: أنه انتهج منهجاً جديداً فى الاستشهاد (٤) بالحديث الشريف وذلك أنه اعتمد الحديث واحتج به فى النحو واللغة احتجاجاً مباشراً (٥).

---

(١) السابق صـ٢٠٤.

(٢) نفس المرجع صـ١٦٨ فما بعدها.

(٣) المدارس النحوية ص ٢١٤.

(٤) راجع المدرسة البغدادية فى تاريخ النحو الفراء ص ٣٠ قد ذكر أبو حيان غير ذلك مؤكداً أن الفراء لم يستشهد بالحديث.

(٥) الفراء وجهوده النحوية ص ٣٥١ مما بعدها

وقد احتج بما يزيد عن أربعين حديثاً أورد منها خمسة شواهد على ظواهر نحوية وخمسة أحاديث شواهد على قضايا صرفية وأما الباقي فقد أورده شواهد على قضايا لغوية عامة لتوضيح معنى أو تفسير لفظه من آيات الكتاب المبين أو نحو ذلك [١].

ثانياً: ابتكر وضع الأصول فى النحو.

ثالثاً: وضع المصطلحات الجديدة.

رابعاً: فسر الظواهر اللغوية تفسيراً جديداً يستلهم فيه روح العربية [٢].

ومن ذلك تجويزه رفع المعطوف على اسم « إن » فالبصريون يمنعونه مطلقاً والكوفيون يجيزونه مطلقاً [٣].

وبعد هذه الدراسة الموجزة عن الفراء ومنهجه فى النحو نود التنبيه على أنى سوف أسير فى هذا البحث على ثلاثة أسس:

- **أولهما** : استقراء وتتبع المسائل التى نسبت للفراء من خلال معاني القرآن فقط.
- **ثانيهما:** اتخاذ معاني القرآن المصدر الأصلى والمرجعى فى توثيق آراء الفراء النحوية.
- **ثالثهما:** بما أن الفراء مؤسس المدرسة الكوفية فرأيه يمثل مذهب الكوفيين فى المسألة:

(١) راجع معاني القرآن ١٤٦/١، ٢٦٦، ٤٦٨، ٤٧٠، ١٨٣/٣.
(٢) الفراء وجهوده النحوية ص ٣٥١ – ٣٥٤.
(٣) شرح الرضى ٢٨٧/٢.

باب المعرب والمبنى

وفيه ثلاث مسائل :

أولاً : رأيه فى إعراب المثنى والجمع.

ثانياً : رأيه فى كسر نون المثنى.

ثالثاً : جواز إجراء كلا وكلتا، مع المظهر مجراهما مع المضمر.

أولاً: إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

ذهب جمهور النحويين إلى أن المثنى معرب يرفع بالألف وينصب ويجر بالباء في حين ذهب الزجاج إلى أنه مبنى.

واختلف النحاة فى الألف والياء والواو أهى إعراب أم حروف إعراب[١].

يقول أبو القاسم الزجاجى:

أعلم أن للعلماء فى ذلك ثلاثة أقوال:

قال الكوفيون كلهم الألف فى التثنية والواو فى الجمع والياء فى التثنية والجمع هى الإعراب نفسه.

وقال المازني والمبرد والأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحروف دليل الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب.

وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما هذه الحروف الإعراب [٢].

وقد نُسب للفراء أربعة آراء فى هذه المسألة:

١- الحروف فى المثنى وجمع المذكر السالم هى الإعراب نفسه [٣].

٢- أن هذه العلامات حروف إعراب وهى بمنزلة الدال من زيد وحركة الإعراب مقدرة فيهما [٤].

٣- انقلاب الألف إلى ياء فى المثنى هو الإعراب [٥].

٤- الحروف فى التثنية والجمع حروف إعراب فى نية الحركة [٦].

---

(١) راجع الإيضاح فى علل النحو للزجاجى، ص٣٠ فيما بعدها تحقيق د/ مازن المبارك.
(٢) راجع الإنصاف ٣٣/١، ارتشاف الضرب ٢٦٤/١ وسر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢، ٦٩٦.
(٣) راجع أسرار العربية ص ٥٢ والتبين ص٢٢٢، ص٢٠٤ – ٢٠٥.
(٤) ارتشاف الضرب ٢٦٤/١.
(٥) الخصائص ٧٣/٣.
(٦) الإيضاح فى شرح المفصل ١١٧/١.

والرأى الأول هو رأى الفراء فعلاً حيث قال فى معانيه:

« لأن العرب قالوا: مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة لأن الواو لاتعرب ثم قالوا رأيت المسلمِين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها وثبت مفتوحاً: تركوا الألف تتبعه فقالوا: رجلان فى كل حال [١].

ما نقل عنه :-

يقول **ابن جنى:** « باب فى تركيب المذاهب »

ومن ذلك قول أبى عمر فى حرف التثنية إن الألف حرف الإعراب ولا إعراب فيها وهذا هو قول سبيويه وكان يقول: إن انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب وهذا هو قول الفراء أفلا تراه كيف تركب له فى التثنية مذهب ليس بواحد من المذهبين الآخرين [٢].

وتدرك من ذلك تضارب الأقوال المنسوبة إلى الفراء خاصة ومعه الكوفيين والرأى الصحيح أنه يرى أن الحروف فى المثنى وجمع المذكر السالم هى الإعراب نفسه وقد رد عليهم بأنه لو كانت هذه الحروف هى الإعراب كالحركات لكان يجب أن لا يحل سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات فيلزم من هذا القول أن يكون الاسم متى حذفت منه الألف دالاً على معنى التثنية على ما كان يدل عليه والألف فيه لأنك لم تعرض لصيغة الاسم وإنما حذفت إعرابه [٣].

ولا فرق عندى بين الأقوال الأربعة المتقدمة.

يقول الرضى –

وقال الأخفش والمازني والمبرد أنها دليل الإعراب لا حروف الإعراب وقال الكوفيون هى الإعراب ومعنى القولين سواء فإن أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للإعراب ففيه نظر إذ ينبغي أن يصاغ المثنى والمجموع أولاً ثم يعربان، وإن أرادوا أنهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دليل الإعراب فذاك ما اخترناه. [٤]

(١) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ – ١٨٥ تحقيق الاستاد محمد على النجار.
(٢) الخصائص ٧٣/٣.
(٣) راجع سر صناعة الإعراب ٧١٦/٢، والإنصاف ٣٧/١.
(٤) شرح الرضى ٣/١ ط دار الكتب العلمية.

ونفهم مما سبق أن ما نسب للفراء من أنه يرى انقلاب الألف إلى ياء فى المثنى هى الإعراب أو أن حركة الإعراب مقدرة عليها... إلخ غير صحيح.

وأنه يرى أن هذه الحروف هى الإعراب نفسه.

المسألة الثانية: رأيه فى علة كسر النون من المثنى والجمع

ومن هذا الباب أيضاً ما نسب للفراء أنه يرى أن العلة فى كسر نون المثنى أن الألف فى نية الحركة وأن العلة فى فتح نون الجمع أن الواو والياء ليستا فى نية الحركة [١].

وقال السيرافى شارحاً :

وزعم الفراء أن النون إنما كسرت لأن الألف فى نية الحركة فى التثنية وفُتِحت فى الجمع لأن الياء والواو ليست فى نية الحركة وزعم أن ما كان فى نية الحركة أو متحركاً فإن الساكن الذى بعده إذا حُرك كسر فى نحو هذا كقولك " دمِنْة لم تكلَّمَ " هذا متحرك قد كسر الساكن بعده والألف فى نية الحركة وقد حُرِك الساكن بعدها وما لم يكن فى نية الحركة فإن الساكن يفتح بعدها كقولك أَين وكيف وأشباه ذلك.

ويعترض السيرافى على توجيه الفراء فيقول: وهذه دعاوى يحتاج عليها إلى براهين على أنها قد صح فسادها فمن ذلك أنا نقول : " أمس " والميم ليست فى نية الحركة... وليت شعرى ما الذى فصل بين التثنية والجمع حتى صار أخر أحدهما فى نية الحركة وآخِر الآخر فى نية السكون ولا يعلم الغيب إلا الله[٢].

ثم يقول: وعلى هذا يلزم الفراء بفتح نون الاثنين لأن في النصب والجر وقبلهما ياء ساكنة نحو رجلين وفرسين وهو فى اللفظ كأين وكيف.

أما الفراء فوجدنا كلامه فى غاية التوضيح حيث ذهب إلى أن نون المثنى كسرت للألف التى قبلها وأن نون الجمع فتحت للياء والواو اللتين قبلها دون جدال أو فلسفة كما ذكر السيرافى.

وذلك حيث قال:

(١) انظر رأى الفراء فى شرح السيرافي ٢٣٥/١ ، والمساعد ٣٩/١ ، والدرر اللوامع ٢١/١.
(٢) شرح السيرافى على كتاب سيبويه ٢٣٤/١ فما بعدها، تحقيق أ/ رمضان عبدالتواب وآخرون.

فحفضوا النون من رجلان لأن قبلها ألفاً ونصبوا النون فى المسلمون والمسلمين لأن قبلها ياء وواواً.... (١).

ثالثاً: المنسوب إليه فى كلا وكلتا :-

نُقِلَ عن الفراء أنه يجيز إجراء كلا وكلتا مع المطهر مجراهما مع المضمر.

قال أبو حيان : وحكى الكسائي والفراء وجماعة أن بعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر وحكى رأيت كلى أخويك ومررت بكلى أخويك وعزاها الفراء إلى كنانة وأنهما قد تضافان إلى المضمر ويكونان بالألف فى كل حال(٢).

وكلام الفراء يظهر خطأ المنسوب إليه.

لقد ذكر ذلك وعزاه إلى بنى كنانة غير أنه استقبحه وعَدَّه قليلاً

حيث قال: وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف فى كلا الرجلين فى الرفع والنصب والخفض وهما اثنان إلا بنى كنانة فإنهم يقولون: رأيت كلى الرجلين ومررت بكَلَى الرجلين وهى قبيحة قليلة مضوا على القياس(٣).

ولاشك أن هذا يتنافى مع إطلاق أبى حيان عندما قال: « والكسائي والفراء أجريا كلا وكلتا مع المظهر مجراهما مع المضمر (٤).

ويؤكد ابن مالك موقف الفراء فيقول: « وهذه اللغة التى رواها الفراء معزوة إلى كنانة تبين صحة قول من قال جعل كلا من المعرب بحرف لا يحركة مقدرة.. » (٥).

وهذه اللغة التى ذكرها الفراء من أن بعض العرب تجرى كلا وكلتا مع المضمر مجراهما مع المظهر لا تقوى رأى الكوفيين فى كلا وكلتا، حيث إنهم

(١) معاني القرآن للفراء ١٠/١ مختصراً.
(٢) الارتشاف ٦٠٩/٢ ط، أ ٥٥٨ ط ب انظر رأى الفراء فى معانيه ١٨٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٧/١ وشرح التسهيل ٦٧/١ والهمع ٤١/١ والمساعد ٤٢/١.
(٣) معانى القرآن للفراء ١٨٤/٢ مختصراً.
(٤) الارتشاف ٦٠٩/٢.
(٥) شرح التسهيل ٦٧/١.

ذهبوا إلى أن " كلا وكلتا " فيهما تثنية لفظية ومعنوية وأن أصل " كلا " كلَّ " حيث خففت اللام وزيدت الألف للتثنية وزيدت التاء فى " كلتا " للتأنيث. (١)

ويقوى رأى البصريين القائل بأنهما مفردان لفظاً مثنيان معنى.

❁❁❁

(١) راجع معانى الفراء ١٤٢/٢ وأسرار العربية ٢٨٦ والإنصاف٤٣٩/٢، ونتائج الفكر صـ ٢٨١ –٢٨٥ ، وشرح المفصل ٥٤/١.

باب النكرة والمعرفة

وفيه عدة مسائل تعدد النقل فيها عن الفراء:

١- **إعراب ضمير العماد [الفصلٍ].**

٢- **نعت المكنى [الضمير].**

٣- **ابدال النكرة من المعرفة والعكس.**

٤- **إضافة الوصف المحلى بآل إلى المعارف.**

٥- **نعت الاسم الموصول «من ».**

المسألة الأولي

إعراب ضمير العماد [الفصل]

الضمير المسمى فصلاً وعماداً كهو من قولك حسبت زيداً هو الكريم.

يُسمى فضلاً للفصل به بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر.

ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً وسُمِى عماداً لأنه معتمد عليه فى تقرير المراد ومزيد البيان.

وشرطه أن يتقدمه معرفة نحو زيد هو الفاضلُ

خلافا لبعض الكوفيين وأن يتوسط بين الأول وخيره

أما إعرابه:

فالقائلون باسمية هذا الضمير اختلفوا:-

فذهب البصريون إلى أنه لا موضع له من الإعراب وقد نقل النحاة عن الكوفيين أن ضمير العماد «الفصل » اسم وأن له موضعاً من الإعراب.

ونقلوا عن الفراء مذهبين:(١)

١- أن موضعه باعتبار ما بعده لكونه مع ما بعده كالشيء الواحد فينبغى أن يكون حكمه بمثل حكم ما بعده.

٢- أن موضعه باعتبار ما قبله لكونه توكيداً لما قبله

قال أبو حيان: وذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع الاسم وذهب الفراء إلى أن موضعه كموضع الخبر. فإذا قلت – زيد هو القائم فهو فى موضع

(١) راجع رأى الفراء فى شفاء العليل ٢٠٨/١ والمغنى ٤٩٧/٢ والجنى الدانى ٣٥١ والهمع ٦٨/١.

رفع على قوليهما، وإذا قلت ظننت زيداً هو القائم فهو فى موضع نصب على قوليهما وإذا قلت : ظننت زيداً هو القائم فهو فى موضع نصب على قوليهما وإذا قلت كان زيد هو القائم ففى موضع رفع على قول الكسائى وفى موضع نصب على قول الفراء وفى إنَّ زيداً هو القائمُ فى موضع نصب على قول الكسائي وفى موضع رفع على قول الفراء(١).

ويقول ابن هشام:

زعم البصريون أنه لا محل له... وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما يعده وقال الفراء يحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء وبين معمولى "إن" بالعكس (٢).

رأى الفراء الصحيح :

والمذكور فى معاني القرآن « أنه لم يقل ذلك إنما رأيه رأى جمهور البصريين وهو أنه اسم ملغى لا موضع له من الإعراب وهذا يتضح فى النص التالى حيث يقول الفراء :وقوله ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْعِندِكَ﴾٣٢-الأنفال، فى "الحق " النصب والرفع إن جعلت " هو " اسماً رفعت الحق بهو وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق وكذلك فافعل فى أخوات كان وأظنَّ وأخواتها كما قال الله تبارك وتعالى﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾٦-سبأ، تنصب الحق لأن "رأيت" من أخوات ظننت وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل وفيه رفعه بهو على أن يجعلها "اسما"(٣).

(١) راجع الارتشاف ٩٥٨/١ وشفاء العليل ٢٠٨/١ والمعنى ٤٩٧/٢ .
(٢) المغنى ص ٦٤٥ والجنى الدانى ص ٣٥١ والمساعد ١٢٢/١ – ١٢٣ والهمع ٢٣٧/١.
(٣) معانى القرآن ٤٠٩/١ بتصرف.

المسألة الثانية

[نعت المكنى] الضمير

اتفق النحاة على أن المضمر لا يوصف به لأنه ليس بالمشتق ولا مؤول بالمشتق.

ولكنهم اختلفوا فى وصف المضمر على رأيين:

الأول: ذهب الكسائى إلى القول بإجازة وصف المضمر الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم نحو مررت به المسكين ومعه بعض النحاة [١].

الثانى: ذهب الجمهور إلى أنه كما لا يجوز النعت بالمضمر فإنه لا يجوز كذلك نعته [٢]

كما أن هناك ألفاظاً تقع تحت هذا الحكم مثل قبل وبعد، وكل وبعض[٣].

هذا وقد نقل أبو جعفر النحاس عن الفراء أنه يجيز نعت المكنى قال فى توجيه إعراب قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلٌّ﴾[٤].

وأجاز الفراء والكسائي ﴿إِنَّا كُلٌّ﴾ بالنصب على النعت.

قال أبو جعفر: وهذا من عظيم الخطأ أن ينعت بالمضمر وأيضاً فإن « كلا» لا تنعت ولا يُنعت بها » [٥].

وفى البسيط "اختلف فى كل فذهب الكوفيون إلى أَنها توصف ويوصف بها.." [٦]

(١) راجع شرح التسهيل ٣٢١/٣ وشرح الكافية ٣١١/١ والارتشاف ٥٩٥/٢ والهمع ١٢١/٢.
(٢) شرح التسهيل ٣٢١/٣.
(٣) راجع الكتاب ١١٤/٢–١١٥ ، والمساعد ٤٢٠/٢.
(٤) سورة غافر الآية ٤٨ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣٦/٤، ٧٣/١.
(٦) انظر المساعد ٤٢٠/٢.

رأى الفراء: –

والصحيح أن الفراء لا يجيز ذلك وأنه قد يسمى التوكيد نعتاً فاختلط الأمر على النحاس فنسب إليه ذلك يقول الفراء:

وقوله تعالى ﴿إِنَّا كُلٌّ﴾ (١)، رفعت «كل» بفيها ولم نجعله نعتاً لإنا ولو نصبته على ذلك وجعلت خبر إنا [فيها] ومثله « قل إن الأمر كُلَّهُ لله » ١٥٤– آل عمران، ترفع « كلَّه لله » وتنصبها على هذا التفسير (٢).

ومما يقوى أن المقصود بالنعت هو التوكيد عند الفراء.

ما نقله مكى بن أبى طالب القيسىَّ : « وأجاز الكسائي والفراء نصب «كل » على النعت للمضمر المنصوب بإن ولا يجوز ذلك عند البصريين لأن المضمر لاينعت ولأن كلا نكرة فى اللفظ والمضمر معرفة ووجه قولهما أنه تأكيد للمضمر والكوفيون يسمون التأكيد نعتا (٣).

ويترجح لدينا فى هذه المسألة ما ذهب إليه بعض النحاة من جواز وصف المضمر إذا قُصد به المدح أو الذم لأن الصفة تضيف معنىً جديداً للمخاطب قد لا يدرك من الإضمار ذاته.

يقول ابن مالك : بعد تقوية رأى الكسائي " وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً وفيه تكلف" (٤).

(١) سورة غافر الآية ٤٨ .
(٢) معاني القرآن ١٠/٣، وراجع ٢٤٣/١، ٧٥/٢.
(٣) مشكل إعراب القرآن ٢٦٦/٢، ٢٦٧ والكشاف ٤٣٠/٣.
وراجع مصطلح النحو الكوفى رسالة ماجستير جامعة اليرموك ج ٨٦.
(٤) شرح التسهيل ٣٢١/٣.

المسألة الثالثة

إبدال النكرة من المعرفة والعكس

البدل تابع للمبدل منه وهو مع تبعيته فى تقدير المستقل بمقتضى العامل وفى حكم تكريره والبدل يوافق المبدل منه ويخالفه فى التعريف والتنكير.

فتبدل المعرفة من المعرفة نحو « ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٖ شَدِيدٍ ٢﴾ (١).

والنكرة من النكرة ﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا ٣٢﴾ (٢).

والمعرفة من النكرة نحو ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ ٥٣﴾ (٣).

والنكرة من المعرفة نحو ﴿كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ١٦﴾ (٤).

هذا وقد نسب بعض النحاة إلى الكوفيين والفراء منهم منع إبدال المعرفة من النكرة إلا أن توصف وأن يتحد البدل والمبدل منه (٥)

ومجمل هذه النسبة تشمل الفراء فهو إمام الكوفيين بعد الكسائي

يقول ابن مالك: قوله تعالى ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ﴾ (٦)

(١) سورة إبراهيم الآيتان ١–٢ .
(٢) سورة النبأ الآيتان ٣١–٣٢ .
(٣) سورة الشورى الآيتان ٥٢–٥٣ .
(٤) سورة العلق الآيتان ١٥–١٦.
(٥) راجع شرح جمل الزجاجي ٢٨٦/١ والهمع /٥١٨ والارتشاف ١٩٦٢/٤ والخزانة ٣٦٦/٢.
(٦) سورة العلق الآية ١٥ .

« واشترط الكوفيون فى إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما هو فى الناصية وناصية والعرب لا تلتزم ذلك [١].

وقال ابن عصفور:

« واشترط أهل بغداد فى بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول واستدلوا على ذلك بأنه لم يجئ شيء من بدل النكرة إلا كذلك كقوله تعالى ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ ﴾[٢].

واشترطوا أيضاً فيها الوصف ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة واستدلوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد فى البدل إلا أن تكون موصوفة ألاترى أنك إذا قلت: مررت بمحمدٍ رجل لم يكن مفيداً إذ معلوم أن محمداً رجل فإذا وصفته أفاد [٣].

ووافقهم السهيلى وابن أبى الربيع [٤]

رأى الفراء الصحيح :-

لم يذهب الفراء[٥] إلى منع بدل النكرة من المعرفة ولا المعرفة من النكرة بل أجازه فى غير آية من الآيات التى شرحها.

وهذا يدل على أن كلام الكوفيين على خلاف النقل.

فنجده يقول فى توجيه إعراب قوله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ ﴾ وهى فى قراءة عبد الله « عن قتال فيه » فخفضته على نية «عن » مضمرة [٦].

وقال عن بدل المعرفة من النكرة « وقوله ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ٦ ﴾[٧].

(١) شرح التسهيل ٣/٣٣١.
(٢) سورة العلق الآية ١٥ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٥ – ٢٨٦.
(٤) راجع الهمع ٢/١٢٧ و الخزانة ٢/٣٦٦.
(٥) راجع رأيه فى معانيه ١/١٤١ والخزانة ٥/١٨٧ والمساعد ٢/٤٢٩.
(٦) معاني القرآن ١/١٤١.
(٧) سورة الصافات الآية ٦ .

عن مسروق أنه قرأ « بزينة الكواكب » يخفض الكواكب بالتكرير فيرد معرفة على نكرة كما قال ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾فرد نكرة على معرفة...» (١)

فندرك من هذه النصوص أن الفراء يجيز إبدال النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة من دون أن يشترط وصفها كما نقل عن الكوفيين.

ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد لا إلى نحاة الكوفة(٢).

ورأى الفراء يتضح فى كلامه من جواز إبدال النكرة من المعرفة والعكس لأن فى البدل المزيد من الإيضاح الذى ليس فى المبدل منه والتابع إذا وافق لفظه لفظ المتبوع لا يجعل بدلاً حتى يكون معطياً من المعنى بها اتصل به مالم يعطه الأول.. (٣)

(١) معاني القرآن ٣٨٢/٢.
(٢) الارتشاف ١٩٦٢/٤.
(٣) راجع شرح التسهيل ٣٣٢/٣ مختصراً .

المسألة الرابعة
إضافة الوصف المحلى بآل إلي المعارف

قد نقل بعض النحاة عن الفراء أنه أجاز إضافة الوصف المحلى بآل إلى المعارف.

والصحيح أن مذهبه جواز المسألة إذا كان المضاف إليه محلى بآل فقط.

فالوصف المقرون بالألف واللام يجوز أن يضاف إذا كان مثنى أو مجموعاً على حده إلى المفعول به مطلقاً وإن لم يكن مثنى ولا مجموعاً على حده لم يضف إلا إلى معرف بالألف واللام أو إلى مضاف إلى المعرفة بهما أو إلى ضمير المعرف بهما(١).

يقول ابن مالك:

« وأجرى الفراء العلم وغيره من المعارف مجرى ذى الألف واللام فى الإضافة إليه فيقال على مذهبه هذا الضارب زيد والضارب عبده... ولا مستند له فى هذا من نثر ولا نظم... » (٢).

كذا ذكره ابن عقيل وقال:

« ولا تجوز الإضافة(٣) فى قولك الضارب، زيداً والضارب زينك والضاربك بل يتعين النصب إذ لا مقتضى للجر خلافاً للفراء فى إجازته الجر فى الثلاثة ولا مستند له في ذلك من نثر ولا نظم (٤).

رأى الفراء

ويقول الفراء:

« وقوله والمقيمى الصلاة » خفضت الصلاة لما حذفت النون وهى فى قراءة عبد الله والمقيمين الصلاة » ولو نصبت الصلاة وقد حذفت النون كان صواباً.....

(١) شرح التسهيل ٣/٨٥.
(٢) نفسه ٣/٨٦ فما بعدها .
(٣) شفاء العليل ٢/٦٣.
(٤) راجع المساعد ٢/ ٢٠٤.

وإنما جاز النصب مع حذف النون لأن العرب لا تقول فى الواحد إلا بالنصب فيقولون هو الآخذ حَقةَّ فينصبون الحقَّ لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة... ولو خفض فى الواحد لجاز ذلك ولم أسمعه إلا فى قولهم: هو الضارب الرجل فإنهم يخفضون الرجل وينصبونه، فمن حفضه شَّبه بمذهب قولهم مررت بالحسن الوجهِ فإذا أضافوه إلى مكنَّى قالوا "أنت الضارُبةُ وأنتما الضارباه وأنتمَّ الضاربوه » [١].

وهذا ما أكده ابن السراج حينما قال: والضارباه "الهاء" فى موضع خفض فإذا أردت النصب أثبت النون بناء على الظاهر وبه اختلف الناس فى المضمر « فأما الظاهر فلا أعلم أحداً يجيزه الخفض إلا الفراء وحكى لنا عنه أنه قال :- وليس من كلام العرب إنما هو قياس [٢].

وقال ابن مالك:

« والحاصل أن الضمير المتصل باسم الفاعل مقرون بالألف واللام غير مثنى ولا مجموع على حده منصوب على مذهب سيبويه والأخفش مجرور على مذهب الفراء وعلى مذهب الرمانى والزمخشرى إلا أن فى مذهبهما مخالفه النائب للمنوب عنه ومذهب الفراء سالم من ذلك وهما ملتزمان الحكم بالجر، والفراء يجيز النصب والجر كما أجازهما فى زيد ونحوه من هو الضارب زيداً وأما الضمير فى نحو جاءك الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بإجماع لأنهما جائزان فى الظاهر الواقع موقعه... » [٣].

وهذا قياس منه وليس من كلام العرب.

وندرك من ذلك أن الفراء يجرى العلم وسائر المعارف مجرى المقترن بآل فى جواز الإضافة إليه ويرى جواز النصب، والجر إذا اتصل الضمير باسم الفاعل المقرون بالألف واللام، كما تقول أنت الضاربة، كما يجيز الوجهان فى الاسم إذا قلت هو الضارب زيداً ".

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢٢٥/٢ – ٢٢٦ مختصراً.
(٢) الأصول ١٤/٢ – ١٥ مختصراً.
(٣) شرح التسهيل ٨٦/١ مختصراً.

المسألة الخامسة

نعت الاسم الموصول « مَنْ »

مما لا يوصف ولا يوصف به أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وكل اسم متوغل فى البناء إلا " ما " ومن إذا كانت نكرتين فإنهما يوصفان ويوصف بهما(١).

وقد نسب بعضهم إلى الفراء جواز نعت الاسم الموصول « مَنْ » لكونه معرفة.

يقول ابن السراج:

وأعلم أن هذه الأسماء المبهمة التى توضحها صلاتها لا يحسن أن توصف بعد تمامها بصلاتها لأنهم إذا أرادوا ذلك أدخلوا النعت فى الصلة إلا الذى وحدها لأن « الذى » لها تصرف ليس هو لمَنْ وما.....

ومَنْ وما » لما لم يجز أن يوصف بهما لم يجز أن يوصفا...

وقال الفراء من نعت «مَنْ وما » على القياس لم تردد عليه ونخيره أنه ليس من كلام العرب قال وإنما جاز فى القياس لأنه إذا ادعى أنه معرفة لزمه أن ينعته... » (٢).

ولو تأملنا كلام الفراء نجده لم يقل بجواز نعت الاسم الموصول «مَنْ »

قال الفراء:

قوله تعالى ﴿كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ التوبة: ١٩ولا يكون نعتاً لأن «مَنْ » قد تكون معرفة ونكرة ومجهولة ولا تكون نعتاً كما أن « الذى » قد يكون نعتاً للأسماء فتقول: مررت بأخيك الذى قام ولا تقول مررت بأخيك مَنْ قام فلما لم تكن نعتاً لغيرها من المعرفة لم تكن المعرفة نعتاً لها..»(٣).

---

(١) راجع شرح الجمل ٢١٧/١، ٢٠٦ والهمع ١٢١/٣ والأصول ٣٤٢/٢.
(٢) الأصول ٣٤١/٢ – ٣٤٢ مختصراً
وراجع المقتصب ٥/٢، ٦٣/٣.
(٣) معاني القرآن ٤٢٧/١ – ٤٢٨.

وأكد ابن مالك رأى الفراء حيث قال عن «ما» الموصولة:

« وأردت بإفرادها نكرة إخلاؤها من صفة ومن تضمين معنى شرط أو استفهام... وقد تساويها مَنْ » فى وقوعها نكرة وغير موصوفة ولا مضمنة شرطاً ولا استفهاماً... » [1].

وندرك مما سبق..

أن " ما ومَنْ " الموصولتين لا يُنعتا ولا ينعت بهما إلا إذا كانا نكرتين[2].

فالبصريون يجيزون أن يوصفا تقول جاءنى مَنْ فى الدار العاقل ونظرت إلى ما اشتريت الحسن

ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز وصفهما كما صرح الفراء وأما غيرهما من الموصولات كالذى والتى فتوصَف ويوصف به.

وذلك لأن الصلة بعض الاسم وهى لا توصف.....

(١) شرح التسهيل ٣/٣١٤ فما بعدها مختصراً.
(٢) راجع المساعد ٢/٤١٩، ومعانى القرآن ١/٤٧١.

ومن باب الابتداء ونواسخه عدة مسائل:

للفراء رأى فيها نختلف عما نقل عنه :-

١- عمل « كان » فى إسمها.

٢- ليس فعل أم حرف.

٣- عمل «ما » إذا تقدم خبرها على إسمها.

٤- نصب ليت ولعل الاسم والخبر.

٥- أصل « لكن » عند الفراء.

٦- إلغاء عمل « ظن » متقدمة.

المسألة الأولي

«عمل «كان » فى إسمها

يقول ابن السراج عن كان وأخواتها:

« فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيها بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول فقالوا كان عبد الله أخاك كما قالوا ضرب عبد الله أخاك... »(١).

و« كان وأخواتها » ترفع الاسم وتنصب الخبر وقد نسب بعض النحاة إلى الكوفيين أنهم يرون أن كان وأخواتها لا ترفع اسمها وإنما هو باق على رفعه الذى كان فى الابتداء وهذا يشمل الفراء أيضاً.

قال أبو حيان مؤكداً هذا « باب كان وأخواتها » اتفقوا على نصبها ما بعد المرفوع فقالو الجمهور: انتصابه على أنه خبر مشبه بالمفعول وقال الفراء: انتصب تشبيها بالحال وعن الكوفيين انتصب على الحال واختلفوا فى المرفوع فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بها شبهت كان بالفعل الصحيح تحو ضرب فعمل عمله وزعم الفراء: أنه ارتفع لشبهه بالفاعل وقال غيره من الكوفيين: أنه باق على رفعه الذى كان فى الابتداء عليه (٢).

ورأى الفراء مختلف كثيراً عما ذكره النحاة فهو يذكر أن هذه الأفعال ترفع الاسم وتنصب الخبر.

حيث يقول:

« وإنما احتاجوا إلى ضمير الاسم فى « كان » مع المنصوب لأن بنيه «كان » على أن يكون لها مرفوع ومنصوب فوجدوا كان يحتمل صاحباً مرفوعاً فأضمروه مجهولاً... (٣).

---

(١) الأصول لابن السراج ٨٢/١.

(٢) ارتشاف الضرب ١١٤٦/٣ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ود/ رجب عثمان محمد وراجع الأصول ٨٢/١، والمسائل البصريات ص ٤٣٠، ٨٣٣ وشرح الكافية ١٩٩/٤ وشرح التسهيل ٣٧٩/١.

(٣) معاني الفراء ١٨٦/١ ط ، وانظر ٤٥٧/١، ٣٢٢/٢.

وقال أيضاً:

« قوله « أكان للناس عجباً أن أوحينا» نصبت «عجباً » بـ «كان» ومرفوعها « أن أوحينا » وكذلك أكثر ما جاء فى القرآن إذا كانت «أن » ومعها فعل أن يجعلوا الرفع فى «أن »... » [١].

وهذا يدل على أن مذهب الفراء كمذهب البصريين فى أن كان وأخواتها » ترفع الاسم وتنصب الخبر.

ثم رجع فى « ليس » حيث يرى أنها ترفع الاسم وتارة أخرى لا ترفعه.

يقول الفراء:

وجاز أن تقول ليس بالجارية كفيل لأن « ليس » نظيره لـ « ما » لأنها لا ينبعى لها أن ترفع الاسم كما أن «ما » لا ترفعه [٢].

ويرى الفراء ذلك:

لأن ليس فعل غير متصرف فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت « كان » مجراه لأنها متصرفة ألا ترى أنك تقول – كان يكون فهو كائن وكن كما تقول – ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب[٣].

وهذا يمهد للمسألة التالية : وهى ليس فعل أم حرف

(١) نفسه ٤٥٧/١ وانظر ٣٢٢/٢، ٣٥٨.

(٢) نفس المرجع ١٦٥/١ بتصرف.

(٣) الارتشاف ١١٤٦/٢ والهمع ١١١/١ وشرح عيون الإعراب ص ٩٤ و الإنصاف ١٦١/١ وشرح الجمل ٣٧٨/١ – ٣٧٩.

المسألة الثانية

ليس فعل أم حرف

اختلف النحاة فى حقيقة " ليس " هل هي فعل أم حرف :

يقول الزجاجي عن الفراء وغيره من الكوفيين أنهم يرون ليس حرفاً ويقول الزجاجى:

« وهى أفعال كلها بلا خلاف إلا ليس فأن فيها خلافاً فمذهب الفارسى ومن أخذ بمذهبه أنها حرف واستدل على ذلك بأنها لا مصدر لها ولا تنصرف وأنها ليست على أوزان الأفعال... » (١)

وفى اللامات يقول :-

فأما "ليس" ففيها خلاف فالفراء وجميع الكوفيين يقولون هى حرف والبصريون يقولون هى : فعل ودليل الكوفيين على أنه حرف ليس على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانية وأنه لم يجئ منها اسم فاعل ولا مفعول ولا لفظ المستقبل (٢).

والفراء لم يشير من بعيد ولا قريب أنها حرف بل يراها فعل غير متصرف فيقول:

﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ ﴾(٣).

وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد قالوا: لُسْتمُ يريدون لستم ثم يقولون ليَسَ وليَسُوا سواء لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل وكذلك عسى ليس له يفعل فلعله اجترى عليه كما اجترى على لستم... » (٤).

وهذا ينص صراحة على أنه يرى " ليس" فعلاً.

---

(١) شرح الحمل ٣٧٨/١.
(٢) اللامات ص ٣٤ للزجاج تحقيق د/ مازن المبارك ط دار الفكر.
(٣) سورة محمد الآية ٢٢ .
(٤) معاني القرآن ٦٢/٣.

وليس كما قيل عنه أنه يراها حرفاً وفعلية « ليس» أمر أجمع عليه الكثير من النحاة.

يقول ابن السراج : فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك – ليست كما تقول ضربت... وإنما امتنعت من التصرف لأنها لم تبين الأفعال التى هى من بنات الياء مثل باع وبات"(١).

يقول المبرد:

« الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذى لا يكون إلا فى الأفعال فيها نحو لست منطلقاً ولست ولستما ولستم ولستن وليست أمة الله ذاهبة كقولك ضربوا، وضربا وضربت فهذا وجه تصرفها.... » (٢).

ويقول أبو حيان ملخصاً.

« وكلها أفعال إلا ليس وذهب ابن السراج وابن شقير والفارسى فى أحد قوليه وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف وذهب الجمهور إلى أنها فعل ووزنها فَعِل بكسر العين فخففت ولزم التخفيف وكان قياسها إذا أسندت لياء المتكلم أو المخاطب كسرها والأكثر فتح اللام وروى لست بضم اللام.... »(٣).

يتضح هنا أن رأى الفراء مثل رأى جمهور النحاة حيث يرى أن ليس فعلاً وليس حرفاً.

---

(١) راجع الأصول ٨٢/١ – ٨٣ والمقتضب ٨٧/٤ والإنصاف ١٦٣/١ وشرح الجمل ٣٧٨/١.

(٢) المقتضب ٨٦/٤ – ٨٧.

(٣) الارتشاف ١١٤٦/٢ – ١١٤٧.

وراجع معاني القرآن للفراء ٦٢/٣.

المسألة الثالثة

عمل للّه ما » عمل للّه ليس» مع نقص شروط الإعمال

للعرب فى «ما » النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:-

أحدهما مذهب أهل الحجاز وهو إلحاقها فى العمل بليس وعلى مذهبهم نزل القرآن قال تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (١)، واشترط لذلك تأخر الخبر وتأخر معموله وبقاء النفى وخلوها من مقارنة «إن»(٢)

وقد نسب بعض النحاة إلى الفراء، أنه يجيز نصب الخبر إذا تقدم على اسمها وأنه قد يجيز إعمالها مع فقد شروطها.

يقول أبو حيان:

وذكر لينصب الخبر شروطاً فى المشهور أحدها تأخر الخبر فإن تقدم ارتفع نحو ما قائم زيدٌ وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصبه فتقول ما قائما زيد وعنه وعن الكسائي فيما نقل ابن عصفور لا يجوز النصب...

وذكر ابن عصفور (٣) عن الفراء إجازة ما بقائم زيد فإن فصلت بين »ما» والمجرور بالياء بمجرور متعلق به جاز عند الكسائي والفراء نحو ما إليك بقاصد زيد وإذا طرحت الباء رفعت وهذا النقل مخالف لما قبله»(٤).

(١) سورة يوسف الآية ٣١ .
(٢) راجع شرح التسهيل ٣٦٩/١ و راجع الجنى الدانى ص ٣٢٤ والأشمونى ٢٤٩/١ والهمع ١٢٤/١.
(٣) انظر كلام ابن عصفور فى الجنى الدانى ص ٣٢٤ وفى شرح الجمل ٥٩٥/٢ دون التصريح باسم الفراء.
(٤) راجع الارتشاف ١١٩٨/٣ وراجع شفاء العليل ٣٣/١ وشرح الكافية ١٩٠/٢ والأصول ٩٤/١، ٩٥، وشرح التسهيل ٣٧٢/١ والهمع ١٢٤/١ وشرح الجمل ٥٩٥/٧ – ٥٩٦.

رأى الفراء :-

بقول الفراء:

« وقوله « ما هذا بشراً » نصبت « بشراً » لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء فلما حذفوها أحبَّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك.....

وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت ما سامعُ هذا وما قائم أخوك وذلك أن الباء لم تستعمل ها هنا ولم تدخل ألا ترى أنه قبيح أن – يقول – ما بقائم أخوك لأنها إنما تقع فى المنفى إذا سَبَقَ الاسم فلمَّا لم يمكن فى «ما » ضمير الاسم قبح دخول الباء وحسن ذلك فى «ليس» أن تقول – ليس بقائم أخوك كقولك – لست ولسنا ولم يمكن ذلك فى «ما»[(١)].

وقال أيضاً :

« وقوله ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ ٥٠﴾[(٢)].

وقد روى ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٗ ٥٠﴾ بالنصبِ وكأنه أضمر فعلاً ينصب به الواحدة كما تقول للرجل – ما أنت إلا ثيابك مرة ودابتك مرة ورأسك مرة أنى يتعاهد ذاك... [(٣)].

ولو تأملنا كلام الفراء ندرك عدة أمور:

١- أنه يرى النصب على نزع الخافض بعده «ما » العاملة عمل ليس.

٢- أنه يرى عدم عملها إذا تقدم خبرها فاعلها أو انتقض نفيها «بإلا» وليس كما نقل عنه ونسب إليه من آراء مختلفة عما ذكره.

(١) معاني الفراء ٤٢/٢ – ٤٣ مختصراً.
(٢) سورة القمر الآية ٥٠ .
(٣) معاني الفراء ١١٠/٣ – ١١١ مختصراً.

المسألة الرابعة

نصب ليت ولعل الاسم والخبر

ليت ولعل من أخوات «إن » والمشهور رفع أخبار هذه الحروف وتنصب الاسم وقد نسب أبو حيان إلى الفراء أن ليت ولعل تنصبان ما بعدهما من اسم وخبر مطلقاً وذلك فى قوله:

المشهور رفع أخبار هذه الحروف وذهب ابن سلام (١) فى طبقات الشعراء وجماعة من المتأخرين إلى جواز بصبه والكسائي إلى جوازه فى ليت وكذا فى نقل عن الفراء وعنه أيضاً فى ليت وكأن ولعل (٢).

وفى هامش أصول لابن السراج ما يدل على أن الكلام فى « ليت » وحدها قال الشاعر :

ياليت أيام الصبا رواجعاً (٣).

ويستدل به الكوفيون – الفراء خاصة – على نصب المبتدأ والخبر بـ « ليت»(٤).

وفى شرح الكافية:

« وأخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به فى حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة... ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائماً... » (٥).

وهذا نص الفراء نفسه يدل على أن رأيه فى «ليت» وحدها حيث قال:

ويجوز النصب فى «البيت » بالعماد والرفع لمن قال ليتك قائماً.

أنشدنى الكسائى:

---

(١) هو محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحى مولى محمد بن زياد توفى سنة ٢٣١هـ. انظر ترجمته فى بغية الوعاة ١١٥/١.

(٢) راجع شرح الجمل ٤٢٤/١ وشرح المفصل ١٩٩/٢ وشفاء العليل ٣٥٢/١ وشرح الكافية ٣٤٦/٢. وارتشاف الضرب ١٣١/٢ ، والهمع ١٥٦/٢.

(٣) ولم ينسب هذا الرجز لقائل معين وقد نُسِب فى حاشية المغنى تحقيق د/ مازن المبارك إلى العجاج ولم يوجد فى ديوانه راجع شرح السيرافى ٩/٣ وابن يعبش ٨٤/٨ والمغنى ٣١٦/١ والخزانة ٢٩٠/٤.

(٤) الأصول هامس ٢٤٨/١.

(٥) شرح الكافية ٣٤٦/٢ – ٣٤٧ مختصراً وراجع المغنى ٢٨٥/١.

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البدئُ الأوَّل[1]

ونصب فى «ليت» على العماد ورفع فى كان على الاسم والمعرفة والنكرة فى هذا سواء » [2].

ومما يؤكد رأى الفراء قول ابن مالك:

« وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معاً يليت ومن حجته على ذلك قول الشاعر:

ليت الشباب ..... البـــــــــيت

ولا حجة فى شيء من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه أما البيت فيحمل على تقدير كان والأصل – ليت الشباب كان الرجيع فحذفت كان وأبرز الضمير وبقى النصب بعده دليلاً ومثل هذا من الحذف ليس ببدع وقد روى عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه فى كل موضع نصب فيه بعد شيء من هذه الأحرف ويقوى ما ذهب إليه إظهار كان بعد ليت وإن كثيراً كقوله تعالى « يا ليتنى كنت معهم » [3].

وإذا أردنا تقييم رأى الفراء نجد جواز نصب الجزأين بالحروف الناسخة لغة لطائفة من العرب قيل إنها لغة رؤبة وقومه. [4]

كما حكى عن تميم أنهم ينصبون بـ " لعل " وكثر ذلك فى خبر " ليت"[5].

وقواعد اللغة تبنى على المشهور الشائع لا القليل النادر.

---

(١) البيت من الكامل نسبه المقطامى محقق المساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٧/١ وذكر بدون نسبه فى المعانى ٣٥٢/٢ وابن الشجرى ٩٩/١ والجنى الدانى ص ٤٩٣، وشرح الجمل ٤٢٥/١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٤١٠/١.

(٣) شرح التسهيل ٩/٢ – ١٠ مختصراً.
وراجع شرح الجمل ٤٢٥/١ والخزانة ٢٣٤/١٠، وشرح المفصل ١٠٣/١.

(٤) راجع طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ وارتشاف الضرب ١٣١/٢.

(٥) راجع الارتشاف ١٣١/١ ط أ

المسألة الخامسة

أصل « لكن »

لكن للاستدراك وقيل للتوكيد وهى من أخوات «إن » ولكن بسيطة عند البصريين منتظمة من خمسة أحرف مركبة عند الفراء من لَكَنِْ وأنَّ فطرحت همزة «أنَّ» وسقطت نون لكن حيث استقبلت ساكنا " ويرى الكوفيين أنها مركبة من «لا » و « إنَّ » والكاف زائدة والهمزة محذوفة وقيل هى مؤلفة من « لا » وكأنّ والكاف للتشبيه و«أن » على أصلها...[1].

والذى يهمنا من ذلك الرأى المنسوب للفراء وهو رؤيتها مركبة من لكن وأنَّ...

وهذا ما نسبه أبو حيان وغيره إلى الفراء.

واستدل الفراء على تركيبها بقوله :- «وإنما نصبت العرب بها إذا شُدِّدت نونها لأن أصلها – إنَّ عبد الله قائم فزيدت على «إن » لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ألا ترى أن الشاعر قال :-

ولكننى من حبها لكميد[2]

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها – إنَّ[3].

ونأخذ من كلام الفراء أمرين:

١- أنها يرى أنها مركبة ولكن ليس على النحو الذى نُقل عنه.

٢- الرد على من قال أنها مركبة من «لكن » وأنَّ

---

(١) راجع هذه الآراء فى الإرتشاف ٢٣٧/٣ فما بعد والجنى الدانى ٥٦٨ والهمع ٢١٢/١ و التصريح ٢١٢/١ والمساعد ٣٠٥/١ ورصف المبانى ٣٠٨.

(٢) عجز بيت لا يعرف قائله وصدره يلومونني فى حب ليلى عواذلى انظر كتاب اللامات ١٥٨ والإنصاف ٢٠٩/١ وشرح المفصل ٦٢/٨ ورصف المبانى ٣٣٥ والخزانة ١٦/١ والكمد أشد الحزن وروى – لعميد.

(٣) معاني الفراء ٤٦٥/١ فما بعدها، وانظر الهمع ١٣٣/١ والحمى الدانى ٥٦٨.

كما ذكر عنه أبو حيان :-

أما قوله أنها مركبة من « لا » و « إنّ» والكاف زائدة وليست للتشبيه فرأيه فى معاني القرآن موافق لعامة الكوفيين [1].

وخلاصة المسألة أن الفراء يذهب إلى أن أصل لكن " إنَّ " المشددة زيدت عليها لام وكاف ثم صارت جميعاً حرفاً واحداً.

أما نقل النحاة عنه آراء مخالفة لذلك فنراه غير مقبول، مع ترجيح الرأى القائل ببساطة " لكن ".

(١) راجع الإنصاف ٢٠٩/١ ونتائج الفكر من ٢٥٥ والمغنى ٣٨٤ والهمع ١٥٠/٢ وشرح المفصل ٦٤/٨.

المسألة السادسة

إلغاء عمل « ظن » متقدمة

الإلغاء هو ترك العمل لفظاً ومحلاً لغير مانع.

وقد أجاز النحاة إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة إذا كانت متوسطة أو متأخرة(١).

واختلفوا فى المسألة إذا كانت هذه الأفعال متقدمة وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون إلغاء هذه الأفعال متقدمة.

الثانى: منع سيبويه وجمهور البصريين الإلغاء فى هذه الحال ووافقهم الفراء(٢).

فالفراء يرى منع الإلغاء مع تقدمه ومع ذلك نسب إليه بعض النحاة أنه يرى الإلغاء مع التقدم.

من ذلك قولهم:

وبقبح الإلغاء وهو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع فى نحو ظننت زيد قائم أى إذا وقعت متصدرة ومذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء حينئذ وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه جائز لكن الإعمال عندهم أحسن(٣).

وقال ابن عصفور مؤكداً أن لإلغاء مع التقدم مذهب الكوفيين جميعاً ولم يستثن الفراء.

« فإذا تقدمت لا يجوز إلا الإعمال نحو ظننت زيداً قائماً خلافاً لأهل الكوفة فى ذلك فإنهم يجيزون الإلغاء مع التقديم وإن كان الأعمال عندهم أحسن... » (٤)

والصحيح أن الفراء منع المسألة ولم يجز إلغاء العامل إذا تقدم على معموليه وإنما تجوز المسألة عنده إذا وقع بين معموليه أو تأخر عنهما.

---

(١) راجع الكتاب ١١٨/١ والأصول ١٨١/١ – ١٨٣.
وشرح الجمل ٣١٤/١ وشرح التسهيل ٨٥/٢ والارتشاف ٦٤/٣.
(٢) راجع الارتشاف ٦٤/٣ والهمع ٢٢٦/٢.
(٣) راجع المساعد ٣٦٤/١ وأوضح المسالك ٣٢٠/١ وشفاء العليل ٣٦٧/١ والهمع ٣٣٨/٢.
(٤) شرح الجمل ٣١٤/١ مختصراً.

حيث قال:

« ألا ترى أنهم يقولون – أظنك قائماً فيعملون الظن إذا بدءوا به وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه، وإذا تأخر بعد الاسم وخبره أبطلوه وكذلك اليمين يكون لها جواب إذا بُدِى بها فيقال – والله إنك لعاقل فإذا وقعت بين الاسم وخبره قالوا: أنت والله عاقل.

وكذلك إذا تأخرت لم يكن لها جواب لأن الابتداء بغيرها... » (١)

ومما يؤكد أن الفراء مثل البصريين هنا

قول أبي حيان:

« الفعل إن وقع فى صدر الكلام فلا يجوز عند جمهور البصريين إلا الإعمال... والكوفيون فى نقل أصحابنا عن الكوفيين إلى أنه يجوز الإلغاء والإعمال عندهم أحسن وعن الفراء كقول جمهور البصريين لا تلغى متقدمة، وللفراء كلام فيه تفصيل وطول وملخصه أنها إذا توسطت أو تأخرت جاز الإعمال مع التوسط وينبغى إذا تأخرت أن تُلْغى ولا يقدمُ على الإعمال إلا بسماع وإنْ كان القياس يقتضيه وتقول – زيد ظننت مَالَهُ كثير يجوز فيه الإعمال والإلغاء وزعم الفراء أن الإلغاء قبيح وإذا قلت – ظنُنْت زيدُ منطلق.... » (٢).

ونفهم مما سبق خطأ من نُسبَ إلى الفراء القول بإلغاء هذه الأفعال متقدمة وأن رأيه مثل رأى البصرين فى هذه المسألة، وهذا الرأى هو الأقوى حيث إن تقديم الفعل يدل على الإهتمام والعناية وهذا يتناقض مع إلغائه ومنعه من العمل.

ولذلك قام الفراء بقياس أفعال هذا الباب على أسلوب القسم إذا تقدم يطلب جواباً فكأن هذه الأفعال اكتسبت القوة بالتقدم.

---

(١) معاني القرآن ٣٣٨/٢ مختصراً.

(٢) الارتشاف ٢١٠٧/٤ – ٢١٠٩ ، وراجع شرح التسهيل ٨٦/٢ ، وشرح الجمل ٣١٤/١ – ٣١٥ ، وشرح الكافية ٢٨٠/٢.

باب الفاعل

مسألة حذف الفاعل

الفاعل وهو المسند المفرَّغ له العامل على جهة وقوعه منه أو تركه فالمفرغ له العامل يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً أو مقدراً به [١].

واختلف النحاة فى حذف الفاعل لدليل على رأيين:-

الأول جواز الحذف ويرى ذلك الكسائي حذفه وتابعه بعض النحاة [٢].

الثانى :- ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى منع حذفه [٣].

أما الفراء فقد نسب إليه ضمناً مع قولهم أن الكوفيين يجيزون حذف الفاعل مطلقا والذى ذكر هذه النسبة أبو حيان فى النكت الحسان [٤].

وقد نسب الفراء الجواز إلى الكسائي [٥].

حيث قال:

وقال بعض العرب: قلت أبياتا حاد أبياتاً فوحد فعل البيوت وكان الكسائي يقول: أضمر حادبهن أبياتا وليس هاهنا مضمر إنما هو الفعل وما فيه[٦].

يريد أن الفاعل عنده محذوف وهو «بهن» والباء زائدة والفراء يرى أن الفاعل ضمير مستتر فى الفاعل.

وقال ابن عصفور موضحاً مذهب الفراء:

---

(١) شرح التسهيل ١٠٥/٢، وراجع الأشمونى ٤٤/٢، وشرح الجمل ١٥٧/١، والتصريح ٢٦٧/١- ٢٦٨.
(٢) الرد على النحاة ص ٩٥ والهمع ٢٥٥/٢.
(٣) راجع الكتاب ٧٩/١ والمقتصب ٢٠/٢.
(٤) راجع النكت الحسان لأبى حيان تحقيق عبد الحسين الفتلى ط مؤسسة الرسالة ص٥١.
(٥) راجع المسائل الحلبيات ٢٣٣ وأمالى ابن الشجرى ٣٢٧/١ وشرح المفصل ٧٧/١، ٧٩ والارتشاف ١٨٦/٢. وحاشية الصبان ١٠٢/٢.
(٦) معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١ مختصراً.

« ومذهب الفراء أن كل مسألة يؤدى فيها إعمال الثانى إلى الإضمار قبل الذكر على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي فإنها لاتجوز ولا يوجد ذلك فى كلام العرب فأما ما وُجِدَ من قولهم قام وقعد زيد فأن زيد عنده مرفوع بالفعلين فلا يجوز عنده إعمال الثانى مع احتياج الأول إلى مرفوع إلا أن يتساوى العاملان فى الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بهما [١].

وقال أبو حيان:

« ولا يجوز حذف الفاعل إلا مع المصدر نحو قوله ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾﴾[٢]

أو فى باب النائب فتُغَيَّرَ صيغة المسند إليه نحو ضُربَ زَيدُ أو مع عامله المدلول عليه بقول القائل من أُكرِم فتقول: زَيدُ أى أكرم زَيْدُ

وذهب الكسائي إلى جواز حذفه وحده دون عامله وذلك مشهور عنه فى باب الإعمال فى نحو ضَرَبتى وضربت الزيدين فى غير هذا الباب[٣].

وهذا يدل على أن الفراء لا يرى جواز حذف الفاعل فضلاً عن أكثر الكوفيين إلا الكسائي فيما نُقِلَ عنه.

ويترجح لدينا جواز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ولأن منع الحذف قد يؤدى إلى تأويلات غير مقبولة وخاصة إذا كان الفاعل محذوفاً فى قول الحق ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَ أَبْصِرْ.. ﴾ (٣٨/ سورة مريم).

ولذلك قال الفارسي معلقاً " فإن قلت فكيف القول فى قوله الآية، ولم يذكر الجار والمجرور بعد " أبصر " كما ذكرا بعد " أسمع " فالقول فى ذلك : إن حذف الفاعل قد جاز فى قول ناس من أهل النظر فى العربية[٤].

وهكذا مادام ورد فى القرآن الكريم الحذف لدليل فلا ينبغى القول بخلاف ذلك... والله أعلم

---

(١) شرح الجمل ٦١٧/١ مختصراً وراجع ابن يعيش ٧٧/١ وشرح الكافية ٧٩/١، وشرح التسهيل ١١٨/٢.
(٢) سورة البلد الآية ١٤ .
(٣) الارتشاف ١٣٢٣/٣ – ١٣٢٤.
(٤) شرح أبيات المشكلة ٤٧٧.

المسألة الثانية – تقديم الفاعل على الفعل

ذكر كثير من النحاة أن الكوفيين يحوزون أن يتقدم الفاعل أو نائبه على فعله فى سعة الكلام واختياره مخالفين فى ذلك البصريين الذين يمنعون ذلك(١).

وهذا ما ذكره غير واحد من النحاة :

يقول ابن عصفور:

« وقولنا وقدم عليه تحرز مماً أخر منه ما أسند إليه خلافاً لأهل الكوفة كإنهم يحيزون تقدم الفاعل على الفعل فى سعة الكلام نحو زيد قام تقديره قام زيد ويستدلون على ذلك يقول الزباء :

ما للجِمالِ مشيها وئَيدِاً أَجَنْدلاً يحَمْلنْ أمَّ حدَبِداً(٢)

قالوا: معناه وئيداً مشيها (٣)

وقال ابن مالك:

« وزعم بعض الكوفيين أن تأخر المسند لا يخل برفعه المسند إليه...»(٤)

وقال أبو حيان:

« ذهب البصريون إلى أنه يحب تقديم العامل على الفاعل وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وثمرة الخلاف تظهر فى التثنية والجمع فيجيز الكوفيون الزيدان قام والزيدون قام ولا يجيز ذلك البصريون (٥).

---

(١) راجع هذه الآراء فى المقتضب ١٢٨/٤.
وأسرار العربية ٧٩ – ٨٤.
والتصريح ٥٧/١ ١– ١٥٨.
وشرح التسهيل ٢٧٣/١.
(٢) البيت من بحر الرجز انظر الكتاب ٤٥٨/١ والخزانة ٤٥٦/١.
والهمع ٥٩/٢ والإنصاف ٦١٧/٢ ، وشرح التصريح ٢٧١/١ ، والأشمونى ٣٢/٢ ، واللمع ١٥٩/١.
(٣) شرح التصريح ٢٧١/١، ١٥٩/١، وشرح الجمل.
(٤) شرح التسهيل ١٠٨/٢.
(٥) الارتشاف ١٣٢٠/٣ ط ث .

وهذا يدل على نسبة تقديم الفاعل إلى الكوفيين والفراء منهم.

أما رأى الفراء كما هو فى كتابه لا يؤيد تقدم الفاعل أونائبه على فعله وأنه لا يصح أن يخلو الفعل من كناية الاسم المتقدم

وذلك في قوله :

وقوله:﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ (٦٠/الزمر)[١]

ترفع وجوههم و « مسودة » لأنَّ الفعل قد وقع على " الذين " ثم جاء بعد « الذين » اسم له فعل فرفعته بفعله وكان فيه معنى نصب وكذلك فالفعل بكل اسم أوقعتَ عليه الظنَّ والرأي وما أشبهها فارفع ما يأتى بعده من الأسماء إذا كان معها أفاعيلها بعدها كقولك – رأيت عبد الله أمرُه مستقيم فإن قدمت الاستقامة نصبتها ورفعت الاسم ولو نصبت الثلاثة فى المسألة الأولى على التكرير كان جائزاً ومثله.

ما للجمال مشيها وئيداً

فخفض الجمال والمشي على التكرير [٢].

فالفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنى من الاسم حتى إنه يرى البيت – ما للجمال مشيها وئيداً تخفض مشيها على البدل من الجمال وروايته هذه تخرجه ممن قال بجواز تقديم الفاعل أو نائبه على فعله ثم إنَّ أبا عمرو الشيبانى وهو لغوى كوفى منع المسألة بقوله ولا يتقدم الفاعل على فعله [٣].

وهذا يرد قول من نَسَب للكوفيين كافة جواز تقديم الفاعل أو نائبه.

❁❁❁

(١) سورة الزمر الآية ٦٠ .
(٢) راجع معاني القرآن ٤٢٤/٢ وراجع ٧٣، ١٢٨ وتذكرة النحاة ص ٣٠٥
(٣) تذكرة النحاة ص ٣٠٥.

باب نائب الفاعل

إقامة غير المفعول به مقام الفاعل

نسب بعض النحاة إلى الفراء أنه يجيز إقامة غير المفعول به من مصدر أو طرف أو جار ومجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به [١].

يقول أبو حيان:

« وإذا اجتمع مفعول به ومصدر وظرف زمان وظرف مكان ومجرور تعين إقامة المفعول به عند جمهور البصريين وأجاز الأخفش وأبوعبيدة والكوفيون إقامة غيره مع وجوده وقرأ عاصم ﴿نُـجِّيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢] الأنبياء: ٨٨، وأبوجعفر ﴿لِيَجْزِيَ[٣] قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[٤] الجاثية: ١٤.

وقال ابن مالك:

وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب [٥].

وفى الواقع سواء نُسِبَ ذلك إلى الفراء منفرداً أم للكوفيين عامة فالنسبة متوجهة إلى الفراء على أى وجه والفراء يمنع ذلك فقد لحَنَ قراءة عاصم وكذلك « نُجى المؤمنين ».

---

(١) راجع شرح الجمل ٥٣٩/١ وشرح التسهيل ١٢٨/٢ – ١٢٩ والهمع ١٦٤/١ والمساعد ٤٠/١.

(٢) قراءة عاصم هى « نُجَّى » بنون واحدة ونصب المؤمنين راجع الكشف ١١٣/٢ والنشر ٣٢٤/٢ والبحر ٣٣٥/٦ وإعراب القرآن للنجاس ٧٨/٣.

(٣) قراءة أبى جعفر « ليجزى » بالبناء للمجهول والبحر ٤٥/٨ ومعان القرآن الفراء ٤٦/٣، والحجة لابن خالوية ٣٢٥ وإعراب القرآن للنحاس ١٤٣/٤ والنهاية لابن الخباز ٦٥١/٣ انظر القراءة فى المبسوط ص ٤٠٣ والنشر ٣٧٢/٢.

(٤) الارتشاف ٣٣٩/٣ مختصراً.

(٥) شرح التسهيل ١٢٨/٢.

يقول الفراء:

« وقد قرأ عاصم فيما أعلم « نُجَّى » بنون واحدة ونصب «المؤمنين » كأنه احتمل اللحن ولا تعلم لها جهة إلاَّ تلك لأن ما لم يسمَّ فاعله إذا خلا باسم رفَعه إلا أن يكون أضمر المصدر فى نُجَّى فنوى به الرفع ونصب « المؤمنين » فيكون كقولك – ضُرب الضربُ زيداً ثم تكنى عن الضرب فتقول – ضُرِبَ زيداً وكذلك نَّجى النجاءُ المؤمنين...[١].

وهذا يدل على أن الفراء يمنع إقامة غير المفعول به مقام الفاعل إلا باضمار مصدر مؤول من الفعل ومما يوضح ذلك قوله:

« وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لى ليُجزَى قومْاً وهو فى الظاهر لحن فإن كان أضمر فى « يجزى » فعلاً يقع به الرفع كما تقول – أُعطِىَ ثوباً ليُجزى ذلك الجزاء قوماً فهو وجه [٢].

وهذا يدل على رأى الفراء فى المسألة حيث يرى قوماً " فى الآية معمولاً بفعل مضمر تقديره جزى الله قوماً أو ليجزى الجزاء.

ويترجح لدى جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده مقام الفاعل لمجئ شواهد تؤيد ذلك.

ولذلك قال ابن مالك " وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب "[٣].

(١) معاني القرآن ٢١٠/٢ راجع ٤٦/٣.
(٢) معاني الفراء ٤٦/٣.
(٣) شرح التسهيل ١٢٨/٢.

باب الاشتغال

ومنه مسألة – عامل النصب فى باب الاشتغال

والاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل اشتغل بمكنى ذلك الاسم أو بما يلابس مكنيه فى المعنى بحيث لو تفرغ هذا العامل المتأخر للعمل فى الاسم المتقدم لنصبه كقولك زيداً ضربته [١].

هذا وقد نَسَبَ[٢] بعض النحاة للفراء أن ناصب هذا الاسم العامل المشغول الفعل الظاهر وأن المكنى المتصل بالعامل ملغى زائد للتأكيد لا أثر لهذا العامل فيه فهو فى الأصل خلف المفعول به الذى فارق موضعه فأصل قولك: زيداً ضربته، ضربت زيداً لكن لما قدم « زيداً » قبل الفعل أعيدت الهاء إلى موضعه [٣].

يقول صاحب الإنصاف:

القول فى ناصب الاسم المشغول عنه ذهب الكوفيون إلى أن قولهم – زيداً ضربته منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر والتقدير فيه:

ضربت زيداً ضربته... [٤]

وقال الرضى مؤكداً النسبة إلى الكسائي والفراء يقول:

« وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيداً ضربته فضربت عامل فى زيداً كما أنه عامل فى ضميره وإما لغيره إن اختل المعنى. بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما فى زيداً مررت به وعمرواً ضربت أخاه فالعامل فى زيداً هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفى عمراً ضربت أخاه لسده مسد أهنت وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما [٥].

---

(١) راجع الكتاب ٨١/١ وشرح الجمل ٣٦٣/١ والمساعد ٣١٢/١ وشرح التسهيل ١٣٦/٢ فما بعدها.

(٢) راجع شرح الكافية ١٦٣/١ و الإنصاف م١٢ ص ٨٢.

(٣) الإنصاف ٨٢/١ مختصراً.

(٤) نفس المرجع ٨٢/١.

(٥) شرح الكافية ١٦٢/١ – ١٦٣ ملخصاً.

وقد عرض الفراء هذا الرأى وناقشه ورده ونسبه لبعض النحاة مما يدل على أنه ليس رأيه فالفراء يجعل الفعل المذكور عاملاً فى الاسم المتقدم وعاملاً فى كنايته.

وذلك حيث قال:

« وقد قال بعض النحويين زيداً ضربته فنَصَبُه بالفعل كما تنصبه إذا كان قبلَهُ كِلام ولا يجوز ذلك إلا أن تنوى التكرير كأنه نوى أن يوقع بـ يقع الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء فلما تأخرَّ الفعل أدخل الهاء على التكرير ومثله مما يوضحه قولك بزيد مرَرْت به ويدخل على مَنْ قال زيداً ضربتَهُ على كلمة أن يقول زيداً مررَتْ به وليس ذلك بشيء لأنه ليس قبله شيء يكون طرَفاً للفعل [١].

ويقول ابن عقيل:

« وجب نصب السابق بعامل لا يجوز إظهاره لكون العامل المشغول عوضاً عنه ولا يجمع بين العِوض والمعوض وقول الكسائي إنه منصوب بالعامل المشغول والعائد ملغى يبطل بنحو إن زيداً مررت به كما يبطل به قول الفراء إن المشغول عامل فى الظاهر والمضمر فتعين كون ناصبه ما ذكر وهو مذهب البصريين [٢].

ومما سبق يتضح لنا أن الفراء فى هذه المسألة يجعل الفعل المذكور عاملاً فى الاسم المتقدم وعاملاً فى كنايته غير مبالٍ بما ذكره النحاة من القول بعدم تأثر معلولين بعلة واحدة.

يقول أبو حيان مؤكداً رأيه :-

والنصب فى هذا الباب فيه مذاهب :-

أحدها : أنَّ الفعل هو الناصب للاسم والضمير، وهو مذهب الفراء[٣].

الثانى : أنَّ الفعل ناصب للاسم على إلغاء العائد وهو مذهب الكسائي.

والثالث : أنه منصوب بفعل يفسرهُ العامل فى الضمير أو السبب. [٤]

---

(١) معـاني القرآن ٢٥٥/٢ – ٢٥٦ مختصراً وراجـع ٣٧٦/١ وانظر المساعد ٤١٣/١ وشرح شذور الذهب ص ٢١٥ والهمع ١٥٨/٥ وشرح التصريح ٢٩٧/١.

(٢) المساعد ٤١٣/١ مختصراً.

(٣) راجع رأى الفراء فى معانيه ٢٥٥/٢ ، وشرح الكافية ٤٣٨/١.

(٤) الإرتشاف ٢١٧١/٤ ط ث .

باب الاستثناء

وفيه مسألتان:

١- أصل « إلا ».

٢- نصب المستثنى إذا حذف المستثنى منه.

١ـ أصل « إلا »

نُسِب إلى الفراء أنه يرى « إلا » مركبة من إنَّ التى تنصب الاسم وترفع الخبر ومن لا العاطفة ثم حذفت نون « إنَّ » الثانية وأدعمت فى «إلا» وبناء على ذلك قالوا إن انتصب الاسم بعدها فناصبه « إنَّ » اتبع ما قبله فبأداة العطف « لا » كذا ذكره النحاة [١] عن الفراء.

يقول الزجاجى :

" وأما الفراء فعنده أن اللام فى " إلا " فى الاستثناء وأول الكلمة وموقعها موقع جاء الفعل وهى عنده أعنى إلا مركبة من حرفين من " إن " و" لا".

فإذا نصب بها فقال جاء القوم إلا زيداً فالناصب عنده إلا ولا ملغاة

كأنه قال – قام القوم إن زيداً لا أى لم يقم.... [٢]

ويقول ابن يعيش: وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين إلى أن «إلا» مركبة من حرفين إنَّ التى تنصب الأسماء وترفع الأخبار ولا التى للعطف فصار « إنَّ » لا فخففت النون وأدغمت فى اللام فأعملوها فيما بعدها عملين فنصبوا بها فى الإيجاب اعتباراً بإن وعطفوا بها فى النفى اعتبار بلا[٣].

وكلام الفراء يدل على أنه يراها مركبة لكن ليس كما قالوا بل من « إن » التى للجحد ومن « لا » العاطفة حيث قال:

(١) راجع اللامات ص ٣٨ والمساعد ٥٥٧/١ وشرح الكافية ٢٢٦/١ – ٢٢٧.
(٢) اللامات صـ٣٨ للزجاجي .
(٣) شرح المفصل ٧٦/٢ – ٧٧ مختصراً.

(والوجه الآخر من التثقيل أن يجعلوا « لَمَّا » بمنزلة « إلاَّ » مع «إنْ» خاصة فتكون فى مذهبها بمنزلة إنما إذا وضعتْ فى معنى إلاَّ كأنها لم ضُمتَّ إليها ما فصارا جميعاً استثناء وخرجنا من حد الجحد ونُرى أن قول العرب « إلاَّ » إنما جمعوا بين إن التى تكون جحداً وضموا إليها «لا» فصارا جميعاً حرفاً واحداً وخرجا من حد الجحد إذ جمعتا فصار حرفاً واحداً [1].

ومما سبق يتضح أن الفراء يرى أن « إلا » مركبة لكن ليس كما ذكروا عنه.

(١) معاني القرآن ٢/٣٧٧.

المسألة الثانية

نصب المستثنى إذا حذف المستثنى منه

نقل بعض النحاة عن الفراء أنه أجاز كالكسائي حذف المستثنى ونصب ما بعد إلا في الاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيداً [١]

يقول الرضى « والفراء يجيز النصب على الاستثناء فى المفرغ نظراً إلى المقدر... وما أجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر فى الإعراب ولاسيما فى الفاعل إذ لا يجوز حذفه إلا مع قائم مقامه وهو يجيز ما قام إلا زيداً » [.]

ولو تأملنا كلام الفراء في معانية لوجدناه يمنع ذلك.

حيث قال:

« لأن الاستثناء ينبغى أن يكون بعد التمام فتقول فى الكلام – لا يستوى المحسنون والمسيئون إلا فلاناً وفلاناً وقد يكون نصباً على أنه حال كما قال : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ ﴾ (١/ المائدة:)

ولو قرئت خفضاً لكان وجهاً تجعل من صفة المؤمنين [٢].

وقال أيضا:

« وإذا لم تر قبل « إلا» اسما فأعمل ما قبلها فيما بعدها فتقول – ما قام إلا زيد رفعت « زيداً » لإعمالك «قام » إذ لم تجد «قام » اسماً بعدها وكذلك ما ضربت إلا أخاك وما مررت إلا بأخيك » [٣].

وقال أبو حيان مصرحاً بأنه رأى الكسائى:

« ما قام إلا زيدٌ وأجاز فيه الكسائي الرفع على الفاعل وقال فى البديع – أجاز قوم ما قام إلا زيداً وإذا انتصب ما بعد «إلا » على الاستثناء فالخلاف فى

(١) شرح الكافية ٢٣٦/١ – ٢٣٧ مختصراً.
راجع شرح المفصل ٧٦/٢ – ٧٧.
والنكت الحسان ص ١٠٥.
وشرح الألفية ٥٩٨/١.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢٨٣/١ – ٢٨٤ مختصراً.
(٣) نفسه ١٦٧/١.

الناصب فقيل النَّصَّب بـ « إلا » نفسها ونُسِب إلى سيبويه وقيل بما قبل إلا من فعل وغيره بوساطة إلا ونسب إلى سيبويه [١].

وهذه المسألة والتى قبلها نسبت إلى الفراء من منطلق رأى الكوفيين فى العامل فى المستثنى النصب.

يقول صاحب الإنصاف:

اختلف مذهب الكوفيين فى العامل فى المستثنى النصب نحو قام القوم إلا زيداً فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه « إلا » وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم إلى أن « إلا » مركبة من « إن » ولا ثم حففت إن وأدغمت فى «لا ».

فنصبوا بها فى الإيجاب اعتباراً بأنَّ وعطفوا بها فى النفى اعتباراً بلا وحكى عن الكسائي أنه قال إنما نصب المستثنى لأن تأويله قام القوم إلا أن زيداً لم يقم وحكى عنه أيضاً أنه قال: ينصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول وذهب البصريون إلى أن العامل فى المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا....[٢].

ولم أقرأ فيما علمت نصاً يفيد أن الفراء يرى الناصب فى باب الاستثناء « إلا » ولكنى وجدته يعمل ما قبل « إلا » فيما بعدها وهذا يتضح من كلامه السابق وقوله أيضاً :-

وقوله ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ ١- المائدة، فى موضع نصب بالاستثناء ويجوز الرفع كما يجوز قام القوم إلا زيداً وإلاَّ زيد والمعنى فيه إلا ما نبينه لكم من تحريم ما يَحْرُم وأنتم مُحرمون أو فى الحرم....»[٣].

(١) راجع الارتشاف ٣/١٥٠٤ – ١٥٠٥.
وانظر هذه الآراء فى الكتاب ٢/٣١٠ ، والمساعد ١/٥٥٥.
والتصريح ١/٣٤٩ وشرح الجمل ٢/٢٥٣.
(٢) الإنصاف ١/٢٦٠ فما بعدها.
(٣) معانى الفراء ١/٢٩٨.

باب التمييز

مسألة : تقديم التمييز على عامله المتصرف

التمييز والتبيين والتفسير هى أسماء للنكرة الرافعة للإبهام فى نحو امتلأ الإناء ماء أو زيد حسن وجهاً وله رطل زيتاً [(١)].

وقد أجمع أكثر النحاة على منع تقديم التمييز على عامله غير المتصرف.

واختلفوا فى تقديمه على عامله المتصرف على قولين :

الأول : جواز ذلك وقد نُسب ذلك للكسائي والفراء ومعه بعض النحاة[(٢)].

الثانى : منع ذلك وهو لأكثر البصريين.

وقد نسب للفراء القول بجواز تقديم التمييز على عامله فى نحو – وجع عبد الله رأسه ابن السراج وغيره.

يقول ابن السراج :

« وكان شيخنا رحمه الله لا يجيز « وجع عبد الله رأسه فى تقديم ولا تأخير لأن وجع، لا يكون متعديه وهى جائزة فى قول الكسائي والفراء[(٣)].

وقال أبو حيان:

« وذهب الكسائي إلى أنه ينتصب على التشبيه بالمفعول به وأجاز أن يقام مقام الفاعل ولم يجز تقديمه فلم يجز نفسه سفة زيد.

وقال الصفار: لا يجوز عند البصريين والفراء وجع رأسه، ولا ألم بطنه وأجازه الكسائي وأجاز فيه التقديم والاضمار انتهى.

---

(١) راجع الكتاب ١٧/١ والمقتضب ٣٦/٣ ، شرح التسهيل ٣٧٩/٢، والأشمونى ١٤٩/٢ والتصريح ٣٩٤/١، ٣٧٩/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٩٠/٢ ، وراجع الإنصاف ٨٢٨/٢، وشرح المفصل ٧٤/٢ ، والمقاصد الشافية ١٤٢/٢.

(٣) الأصول ٢٣٠/٢ مختصراً.

فتعارض النقل عن الكسائي فى جواز التقديم والإضمار انتهى... [١].

وهذا يدل على تضارب النقل عن الكسائي ونسبه جواز التقديم إلى الفراء وكلام الفراء يشير إلى أنه لا يجيز التقديم.

وهذا واضح فى قوله:

« وقوله « **إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ** » (١٣٠ / البقرة).

العرب توقع سفه على « نفسه ». وهى معرفة وكذلك قوله ﴿ **بطرت معيشتها** ﴾ ٥٨ – القصص وهي من المعرفة كالنكرة لأنه مفسرٌ والمفسَّرِ فى أكثر الكلام نكرة كقولك – ضقت به ذرعاً... فالفعل للذَرْع لأنك تقول – ضاق ذرَعْى به فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت ضقت جاء الذَّرع مفسراً لأن الضيق فيه... إنما الفعل للأمر... ولذلك لا يجوز تقديمه فلا يقال رأيَه سفِهَ زيدُ كما لا يجوز داراً أنت أوسعهم لأنه وإن كان معرفة فإنه فى تأويل نكرة ويصيبه النصب فى موضع نصب النكرة ولا يجاوزه[٢].

وهذا يدل على منع تقديم التمييز على عامله عند الفراء وإن كان القول بتقديمه قديرا بعض النحاة.

وقال ابن مالك :

« والجواز مذهب الكسائي والمازنى والمبرد وبقولهم أقول قياساً على سائر الفصلات المنصوبة بفعل متصرف ولصحة ورود ذلك فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح[٣].

(١) الارتشاف ١٣٣٨/٣ وانظر هذه الآراء فى شرح الكافية ٢١٩/١ وشرح التسهيل ١٣٠/٢ والأشمونى ٧/٢ وشرح الحمل ٥٣٩/١.
(٢) معاني القرآن ٧٩/١ وراجع ٢٠٨/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٣/١.
(٣) شرح التسهيل ٣٨٩/٢.

باب حروف الجر

وفيه مسألتان:

١- زيادة « من » الجارة.

٢- « رب » اسم أو حرف.

المسألة الأولي

تزاد « من» للتنصيص على العموم أو التأكيد.

واختلف النحاة فى شروط زيادتها ومواضع ذلك وذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: جواز زيادتها مطلقاً سواء أكان مجرورها نكرة أم معرفة وسواء أكانت فى النفى أم الإيجاب وإلى ذلك ذهب الكسائي وهشام بن معاوية من الكوفيين والأخفش من البصريين (١).

الثانى: جواز زيادتها بشرط واحد وهو أن يكون مدخولها نكرة ويستوى فى ذلك ما إذا كانت الجملة منفية أو موجبة.

الثالث: جواز زيادتها بشرطين:

الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب.

والآخر: أن يكون مجرورها نكرة وهذا رأى جمهور البصريين. (٢)

والذى نفهمه أن رأى الكوفيين هو زيادتها بشرط أن يكون مدخولها نكرة كما صرحت بذلك كتب النحو وهذا النقل غير صحيح.

فالفراء قد نقل عن الكسائي جواز زيادتها فى الواجب واشترط لزيادتها أن يتقدمها جحد أى نفى مثل جمهور البصريين.

وذلك فى قوله:

وقوله « وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ » (٧٣/ سورة المائدة).

لا يكون قوله « إله واحد » إلا رفعاً لأن المعنى ليس إله إلا إله واحد فرددت ما بعد « إلا » إلى المعنى ألا ترى أن «مِنْ » إذا فُقِدت من أول الكلام رفعت.

---

(١) شرح التسهيل ١٣٩/٣ والارتشاف ٤٤٤/٢ والهمع ٣٧٩/٢.
(٢) راجع شرح التسهيل ١٣٩/٣ والارتشاف ٤٤/٢ والإنصاف ٣٧٦/١ والمسائل البغداديات فى ٢٤٢، ٤٠٥، والجنى الدانى ٣٢١ والهمع ٣٧٩/٢.

وقد قال بعض الشعراء :

ما من حِوَّى بين بدرٍ وصاحةٍ

ولا شُعْبةٍ إلا شباعُ نسورها (١)

فرأيت الكسائي قد أجاز خفضه وهو بعد إلا وأنزل « إلا » مع الجحود بمنزله غير وليس ذلك بشيء.

لأنه أنزله بمنزلة قول الشاعر :-

أبـــنيِ لـبُيْـــنى لســتُم بيــدٍ إلا يـــــدٍ ليست لها عضد (٢)

وهذا جائز لأن الباء قد تكون واقعة فى الجحد كالمعرفة والنكرة فيقول ما أنت بقائم والقائم نكرة وما أنت بأخينا والأخ معرفة ولا يجوز أن تقول: ما قام من أخيك كما تقول – ما قام من رجل » (٣).

وواضح من عبارة الفراء « وليس ذلك بشيء » أنه يشترط لزيادتها أن يتقدمها جحد كقولك ما أخذت من شيء وأن يكون مدخولها نكرة.

ولذلك قال أبو جعفر النحاس فى إعرابه(٤):-

(١) الجوى واحد الحوايا وهى حفائر بملؤها المطر فيبقى دهراً طويلاً والشعبة مسيل صغير وبدر ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادى الصفراء وصاحبه هضاب حمرً فى بلاد باهلة بقرب عقيق المدينة ، راجع هامش معانى الفراء ٣١٧/١ ، واللسان "حوى".

(٢) والبيت من بحر الكامل ومنسوب لأوس بن حجر فى الديوان ص ٢١ ومنسوب لطرفة فى ابن يعيش ٩٠/٢ والكشاف ٤١٠/٣.
وشرح التسهيل ٢٨٥/٢ والمقتضب ٤٢١/٤ وإعراب القرآن للنحاس ٥/٤، والتصريح ٣٥١/١.

(٣) معاني القرآن ٣١٦/١ – ٣١٨ مختصراً.

(٤) اعراب القرآن ٣٤/٢، ٢٦٤/٢ للنحاس .

« وما من إله إلا إله واحد » « من » زائدة ويجوز فى غير القرآن إلا إلهاً واحداً على الاستثناء وأجاز الكسائي الحفص على البدل وذلك خطأ عند الفراء والبصريين لأن «من » لا تدخل فى الإيجاب.

وقال الرضى:

« وتجئ عند الكوفيين حرفاً زائداً..... » [1].

مع أن الفراء يقول: « ومن لا تكون حشواً ولا تلغى ».

ويترجح لدينا جواز زيادة « مِنْ » كثيراً إذا كان مجرورها نكرة وهى واقعة فى سياق النفى كما يجوز زيادتها وإن لم يتحقق شرطا التنكير والنفى إذا أفاد السياق نوعاً من العموم والاستغراق وذلك لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً [2].

(١) شرح الكافية ٥٥/٢ مختصراً.
(٢) راجع شرح الجمل ٥١٢/١ ورضف المبانى ٤٥٢ والإنصاف ٨٣٢/٢ وشرح الكافية ٣٣٠/٢.

المسألة الثانية

رب بين الاسمية والحرفية

اختلف النحاة فى «رب» اسم هى ام حرف وذلك على رأيين:

١- القول بإسميتها وإلى هذا ذهب الكوفيون.

٢- القول بحرفتيها وإلى ذلك ذهب جمهور البصريين [١]

هذا وقد نقل جماعة من النحويين عن الفراء أن «رب» اسم مثلها مثل «كم».

قال أبو حيان:

رب عند البصريين حرف جر وعند الكوفيين وابن الطراوة اسم وفى الإيضاح قال الفراء وجماعة من الكوفيين إن « رب » اسم معمولة لجوابها كـ « إذا » [٢].

وإذا تأملنا كلام الفراء نجده ذكره صراحة أنها أداة لا اسم.

يقول:

« وقوله ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ ٣٦- سورة المؤمنون.

فإّا وقفت على هيهات وقفت بالتاء والنصب الذى فيهما أنهما أداتان جمعنا فصارتا بمنزلة خمسة عشر... فنصب هيهات بمنزلة هذه الهاء التى فى « ربت » لأنها دخلت على رب وعلى ثم وكلتا أداتين فلم يغيرهما عن أداتهما فنصبا.... [٣]

وهذا يدل على أنه لا يرى اسميتها.

يقول ابن السراج:

« وزعم الفراء أنهم توهموا كم إذ كانوا يقولون كم رجلاً قائم وتقول رب ضارك قد رأيت.... » [٤]

---

(١) راجع الارتشاف ١٧٣٧/٤ مختصراً وراجع شرح الجمل ٥١٢/١ والجنى الدانى ص ٤٤٠ والهمع ٢٥/٢.

(٢) الإرتشاف ٧٣٧/٤ مختصراً وراجع شرح الجمل ٥١٢/١.

(٣) معاني القرآن ٢٣٦/٢.

(٤) الأصول ٤٢٢/١.

وعبارة الفراء تدل على تردده بين اسميتها وحرفيتها

فالذى قال باسميتها استدل بحملها على «كم » وأنها تقع فى صدر الكلام وأنها تعمل فى نكرة موصوفة أما الحروف فليست لها هذه الصفات والذى قال بحرفيتها قال ذلك لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية ودلالتها على معنى فى غيرها وهو تقليل ما دخلت عليها [1].

ومما يؤكد كلامى قوله:

« قوله عز وجل ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾ [2]

يقال كيف دخلت «رب» على فعل لم يكن لأن مودَّة الذين كفروا إنما تكون فى الآخرة، فيقال – إن القرآن نَزَل وعُده وعيده وما كان فيه حقا فإنه عِيان فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجراه فى الكائن [3].

ويترجع لدى حرفية «رب» وهو رأى البصريين لعدم قبولها علامات الأسماء وقلة الشواهد التى تعضد رأى القائلين باسميتها.

أما الفراء فعبر بأنها «أداة » وهذا قريب من كلام البصريين.

(١) راجع الكتاب ٤٢/١ والمقتضب ٤٣٦/٤، والأصول ٤١٦/١ والإنصاف ٨٣٥/٢ وشرح المفصل ٢٦/٨.

(٢) سورة الحجر الآية ٢ .

(٣) معاني الفراء ٨٢/٢ ملخصاً، وشرح الكافية ٢٣٠/٢.

باب الإضافة

وفيه مسألة :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

مسألة

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

الأصل فى المضاف والمضاف إليه أن لا يفصل بينهما لأنهما كالشيء الواحد إذ المضاف إليه من تمام المضاف ويقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما [١].

هذا وقد نسب أبو البركات الأنبارى للكوفيين أنهم يجيزون الفصل بالظرف والجار والمجرور فى ضرورة الشعر وغيره.

حيث قال:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحرف الخفض لضرورة الشعر وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر [٢].

وقال أبو حيان:

أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر فى الشعر وفى الكلام... » [٣].

كذا ذكره غيره [٤].

ورجعت إلى معاني القرآن فوجدته يمنع الفصل إلا في ضرورة الشعر كما يمنع الفصل بغير الظرف والجار والمجرور فى ضرورة الشعر وغيرها.

---

(١) راجع الكتاب ١٧٦/١ ، والمقتضب ٣٧٦/٤ ، والأصول ٢٢٦/٢، الإنصاف ٤٢٧/٢، ٤٢٨ وشرح المفصل ١٩/٣ – ٢٠ والتصريح ٥٧/٢ وشرح التسهيل ٢٧٣/٣.
(٢) الإنصاف ٢/م ٦٠ ص ٤٢٧ فما بعدها.
(٣) الإرتشاف ١٨٤٤/٤ فما بعدها.
(٤) راجع السيوطى فى الهمع ٢٩٥/٤ والمساعد ٣٧٢/٢، وشرح الكافية ٢٦٠/٢.

وذلك فى قوله:

ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض جاز إضافته مثل قولك – هذا ضاربُ فى الدار أخيه ولا يجوز إلا فى الشعر....« وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفه فيقولون – هو ضاربُ فى غير شيء أخاه يتوهمون إذا حالوا بينهما أنهم نَّونوا وليس قول من قال « مخلفَ وعَدهُ رُسُلِه » ولا « زُيِنَ لكثِيرِ من المشركين قَتَلُ أولادهم شركائهم » بشيء[١].

ونحويوَّ أهل المدينة ينشدون قوله:

فزجَجْتها مُتمكناً زَجَّ القلوصَ أبى مزَادُة... [٢]

قال الفراء باطل والصواب: **زج القلوص أبو مزادة...** [٣]

فالفراء إذا يرى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ولا يجيزه إلا فى ضرورة الشعر.

وهذا ما جعل البغدادى يقول:

« الفراء لم يعترض بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بل أنكره[٤].

والحق أن مجئ الفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير فقد جاء كما روى عن الكسائى فى قولهم هذا علام والله زيد [١].

---

(١) في الآية قرأة بنصب أولادهم وجر شركائهم على الإضافة وهذه قراءة ابن عامر انظر السبعة فى القراءات ص ٢٧٠ والكشف ٤٥٣/١ والنشر ٢٥٣/٢ والمحرر الوجيز ١٥٨/٦ والدر المصون ١٦١/٥.

(٢) البيت من مجزوء الكامل ولا يعرف قائله. والزج إذا طعنته بالزج وهى الحديدة فى أسفل الرمح والقلوص الناقة الشابة ، وأبو مزادة كنية رجل.
راجع الكتاب ١٧٦/١ ومعانى القرآن للفراء ٨١/١، ٣٥٨/٢، والخصائص ٤٠٦/٢، الإنصاف ٤٢٧/٢. والخزانة ٤١٥/٤ ، ومجالس ثعلب ١٢٥/١

(٣) معانى القرآن للفراء ٨١/٢-٨٢ ، ٣٥٨/١.

(٤) الخزانة ٢٥٤/٢، ٤٧٤/٣.

أما قراءة ابن عامر فهى ثابتة بالتواتر حيث فصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض ومعزوة إلى موثوق بعربيته فقد جاءت نظائره فى أشعار العرب والصحيح جوازه [٢].

والحق جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور لأنه يتسع فيها مالا يتسع فى غيرهما وأما سواهما فيبقى على مقتضى الأصل.

كما لا نستبعد جواز الفصل بغير ذلك وفى غير الشعر وذلك لمجيء أدلة مثل القراءة السبعية فى الآية كما قد يكون الفاصل معمولاً للمضاف.

كما ورد عن العرب قولهم – إن الشاة تسمع صوت – قد علم الله ربها فتقبل وتثغو وقولهم غلام إن شاء الله أخيك. [٣]

وهذا لم يقل به الفراء كما سبق أن وضحت.

(١) راجع شرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢.
(٢) الإرتشاف ١٨٤٦/٤.
(٣) راجع الضرائر لابن عصفور ١٩٩ ، والدر المصون ١٦٧/٥.

باب اسم الفاعل

«المسألة الأولي »

عمل أمثلة المبالغة

يساوى اسم الفاعل العامل بالشروط المذكورة فى إفراد وغيره ما قصد به المبالغة من موازن فَعَال وفَعَول ومفعال.

كقول من سمعه [1] سيبويه يقول: أما العسل فأنا شراب

وقد نسب بعض النحاة إلى الفراء منع إعمال أمثلة المبالغة وأنما نصب ما بعدها يكون على إضمار فعل

يقول ثعلب:

« لا يتعدى فعول ولا مفعال وأهل البصرة يعدَّونه والفراء والكسائي بأبيانه إلا من كلامين[٢].

والصحيح أن الفراء يرى إعمال أمثلة المبالغة مثل اسم الفاعل.

يقول الفراء:

« وقوله عز وجل « ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابٗا ٢٣﴾ النبأ: ٢٣

حُدثَّت عن الأعمش أنه قال: بلغنا عن علقمة أنه قرأ – « لبثين » وهى قراءة أصحاب عبد الله والناس بعد يقرءون « لابثين » وهو أجود الوجهين لأن « لابثين » إذا كانت فى موضع تقع فتنصب كانت بالألف مثل الطامع والباخل عن قليل واللَّبثُ البطئ وهو جائز. كما يقال – رجل طمعُ وطامع ولو قلت – هذا طِمَعَ فيما قبلك كان جائزاً :

أو مسْحَلُ عمَلُ عضادة سَمُجَجٍ
بسَرَاتها نَدَبُ له وكُلومُ[٣]

(١) راجع الكتاب ٥٧/١ وابن يعيش ٧/٦،وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢، والهمع ٩٦/٢.
(٢) مجالس ثعلب ص ١٢٤ – ١٩٦.
(٣) المسحل الفحل من الحمر وسحيله – صوته، عضادة جانب، السمجج الأتان الطويلة الظهر وسراتها أعلى ظهرها ندب – خدوش. وآثار وكلوم جراحات من عضه إياها .

فأوقع عمل على العضادة ولو كانت عاملاً كان أبين فى العربية وكذلك إذا قلت للرجل – ضَّرابُ وضروبُ فلا توقعنها على شيء لأنها مدح [١].

وقال الرضى مؤكداً مذهب الفراء

وتقديم منصوب أبنية المبالغة عليها جائز كما فى اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على أن العمل لها عنده [٢].

وقال أبو حيان:

« فأما فَعُول ومِفْعَال وفعَّال وفَعَيل فجاء النصب بعدها فى النثر حكى الكسائي أنت غَيُوظ ما علمت أكباد الرجال وحكى سيبويه وأما العسل فأنا شَّراب،وسمع بعض العرب أن الله سميع دعُاءَ من دعاه وحكى وهو سميع الدعاء... [٣]

وذكر الأبيات التى ذكرها الفراء وقد رأى بعض النحاة أن الكوفيين لا يرون إعمال هذه الصيغ فضلاً عن الفراء.

وعمل هذه الصيغ وارد فى العربية ويترجح عندى والعلة فى عمل هذه الصيغ ذكرها ابن ولاد بقوله : سألت أبا اسحق الزجاج لم صار ضروب ونحوه يعمل وهو بمنزلة ما استقر وثبت وضارب لا يعمل إذا كان كذلك فقال : لأنك تريد حالة ملازمة هو فيها ولست تريد أنه فعل مرة واحدة وانقضى الفعل كما تريد فى

والبيت فى ديوان لبيد ص ١٢٥ راجع الأشمونى ٢٩٨/٢ والخزانة ١٦٩/٨ وابن تعيش ٧٢/٢ وشرح الجمل ٥٦٢/١ ، والخزانة ١٦٩/٨.

(١) معاني القرآن ٢٢٨/٣ مختصراً.

(٢) شرح الكافية ٢٠٢/٢ ملخصاً ، وشرح المفصل ٧٠/٦ – ٧١.

(٣) الإرتشاف فى ٢٢٨١/٥ – ٢٢٨٢، وشرح التسهيل ٨١/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢٥/٢، ٢٢٥، ١١٣.

ضارب فإذا قلت وهذا ضروب رؤوس الرجال فإنما هى حال كان فيها فنحن نحكيها. (١)

(١) كلام ابن ولاد على هامش المقتضب ١١٣/٢ فما بعدها وراجع أمالى ابن الشجرى ١٠٦/٢ ، والخزانة ١٧٥/٢ – ١٧٦.

باب التعجب

وفيه مسألتان:

١- التعجب من أفعل فعلاء.

٢- افعل به أمر حقيقة أم لا.

المسألة الأولي

اختلف النحاة فى صياغة فعل التعجب من الألوان على ثلاثة أراء:

أولهما: أجاز الكسائي وهشام بن معاوية من الكوفيين صياغة فعل التعجب من الألوان مطلقاً نحو ما أحمره.

ثانيهما – أجازه بعض الكوفيين فى السواد والبياض دون سائر الألوان.

ثالثهما: ذهب البصريون إلى عدم جواز صياغة فعل التعجب من الألوان(١).

هذا وقد نسب بعض النحاة إلى الفراء أنه أجاز التعجب مما الصفة منه على وزن أفعل فعلاء مطلقاً فى الشعر وغيره

يقول مكى ابن أبى طالب:

وقيل: لما كان عَمَى العين أصله الرباعى لم يتعجب منه إلا بإدخال فَعَل ثلاثى لينقل الثلاثى بالتعجب إلى الرباعى... فلابد من إدخال فعل ثلاثى نحو بان وشدَّ كثير وشبهه هذا مذهب البصريين وقد حكى الفراء: ما أعماه وما أعوره ولا يجيزه البصريون. (٢)

والمذكور فى المعانى أن الفراء منع ذلك إلا في الشعر وهذا يتضح فى قوله: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ﴿٧٢﴾ ﴾ ٧٢- سورة الإسراء.

والعرب إذا قالوا هو أفعل منك قالوه فى كل فاعل وفعيل وما لا يزاد فى فعل شيء على ثلاثة أحرف فإذا كان على فَعْلت مثل زخرفت أو أفعللت مثل احمررت واصفررت لم يقولوا هو أفعل منك إلا أن يقولوا هو أشد حمرة منك، وأشد زخرفة منك.

وإنما جاز فى العَمَى لأنه لم يُرد به عمى العين إنما أراد به والله أعلم عمى القلب، فيقال فلان أعمى من فلان فى القلب ولا تقل هو أعمى منه فى العين فذلك أنه لما جاء على مذهب أحمر وحمراء تُرك فيه أفعل منك كما ترك فى

(١) راجع الإرتشاف ٤٥/٣ والتذييل والتكميل و ١٩٠/٣ ومنهج السالك ٣٧٦/٢ والمقتضب ١٨١/٤ – ١٨٢.

(٢) راجع مشكل إعراب القرآن ٣٢/٢ – ٣٣ مكى بن أبى طالب.

كثيره وقد تلقى بعض النحويين يقول أجيزه فى الأعمى والأعشى والأعرج والأزرق... وليس ذلك بشيء إنما ينظر فى هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فِعل يَقِلَّ أو يكثر فيكون أفعل دليلاً على قلة الشيء وكثرته...

فإن جاءك منه شيء فى شعر فأجزته احتمل النوعان الإجازة.

وقال الشاعر:

أمـــا الملـــوك فأنـــت اليـــوم ألآمهـــم لُومـــاً وأبيضـــهُم ســـريالَ طبَّـــاخ[1]

فمن قال هذا لزمه أن يقول الله أبيضك والله أسْوَدك وما أسودك...»[2].

وهذا وما أورده الفراء على سبيل التمثيل وليس معنى ذلك أنه يوافق على التعجب من أفعل فعلاء كما أجاز الكسائي وهشام فيما نقل عنهما وبعض الكوفيين وقد حكم البصريون على ذلك بالشذوذ وأنه لا يقاس عليه.

والذى يهمنا من ذلك أن الفراء لا يجيز ذلك مطلقاً كما حكى عنه بل وقف فيه على المسموع فقط من شعر أو نثر وهذا واضح من نصه السابق.

ويترجح لدي جواز صياغة فعل التعجب من السواد والبياض دون غيرهما من الألوان لمجئ ذلك كما فى قول الرسول ﷺ في وصف ماء الحوض : " أبيض من اللبن وأحلي من العسل "[3].

أما امتناع صياغة التعجب من بقية أفعال الألوان غير السواد والبياض فلعدم مجئ السماع بذلك.

---

(١) البيت من بحر الكامل قائله طرفة بن العبد انظر ديوانه ١٨، معاني الفراء ١٢٨/٢ والمقتصد ٣٨١/١ والإنصاف ١٤٩/١ وشرح المفصل ٩٣/٦ وشرح الجمل ٥٧٨/١ والخزانة ١٣٠/٨ ، والمقرب ٧٣/١ ، ولسان العرب ١٢٣/٧ " بيض " ٩٦/١٥ " عمى ".

(٢) معاني الفراء ١٢٧/٢ – ١٢٨ مختصراً.

(٣) انظر فتح الباري ٤٦٣/١١.

المسألة الثانية

أفعل به أمر حقيقة أم لا

المشهور من صيغ التعجب ما أفعل، وأفعل به وقد أجمع النحاة على فعلية «أفعل» لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل ولكن اختلفوا فى حقيقة هذه الصيغة وفى إعراب الجار والمجرور بعدها على رأيين.

الأول ذهب الفراء وعامة الكوفيين إلى أن « أفعل » فى التعجب لفظه ومعناه الأمر حقيقةً وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والهمزة للنقل والباء داخلة على المفعول به [(١)].

الثانى: ذهب جمهور البصريين إلى أن لفظ أفعل لفظ الأمر ومعناه الخبر والهمزة للصيرورة والمجرور فى موضع الفاعل والباء للتعدية.

وقد نسب للفراء كلام آخر وهو أن الهمزة همزة التعدية والفاعل مضمر والباء زائدة فى المفعول وهو منسوب أيضاً للكوفيين.[(٢)]

يقول صاحب المساعد:

« وذهب الفراء – وتابعه ابن خروف إلى أن الضمير للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال فى التأنيث أحسنى وفى التثنية أحسنا وفى الجمع أحسنوا وأحسن وإنما لزم إفراده وتذكيره واستتاره لأنه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير عن حالها [(٣)].

وفى الواقع أن هذا ليس صحيحاً فالفراء فى أثناء حديثه عن قوله سبحانه وتعالى « أسمع بهم وأبصر » لم يقل بأن هذه أمر حقيقة :

يقول الفراء : وقوله ﴿ أَبْصِرْ بِهِم وَأَسْمِعْ ﴾ ٢٦–الكهف.

---

(١) راجع شرح التسهيل ٣٣/٢ والارتشاف ٣٥/٣ والمساعد ١٥٠/٢ والتصريح ٨٨/٢ وشرح المفصل ١٤٧/٧ – ١٤٨ وشرح الجمل ٥٨٨/١ والهمع ٣٩/٣.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٣/٣ والتصريح٨٨/٢ وشرح الجمل ٥٨٨/١وشرح الكافية ٣١٠/٢ والهمع ٣٩/٣ والدرر اللوامع ١٢٠/٢.

(٣) المساعد ١٤١/٢ فما بعدها.

يريد الله تبارك وتعالى كقولك فى الكلام أكرم بعبد الله ومعناه ما أكرم عبدالله وكذلك قوله : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ ما أسمعهم ما أبصرهم وكل ما كان فيه معنى من المدح والذَّم، فإنك تقول فيه – أطرف به أكرم به..»[١].

وهذا يوضح أنه لم يقل أن هذه أمر حقيقة لأنه يحملها على ما أفعله ويقوى هذا الأمر أن الفراء يرى الباء فى الصيغة زائدة وأن موضع المخفوض بها رفع على الفاعلية لا تصب على المفعولية.

حيث قال: وكل ما فى القرآن من قوله ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ﴾ ١٤– سورة الإسراء، فلو ألقيت الباء كان الحرف مرفوعاً.....

وإنما يجوز دخول الباء فى المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه ألا ترى أنك تقول... أكرم به رجلاً..... » [٢].

وهذا يدل على أنه رأيه مخالفاً لما نسب إليه.

وقد وضح ذلك الرضى بقوله:

وأما أحسن بزيد فعند سيبويه أفعل صورته أمر ومعناه الماضى من افعل أى صار ذا فعل... والباء بعده زائدة فى الفاعل لازمة... وزيادة الباء فى الفاعل قليل والمطرَّد زيادتها فى المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشرى وابن خروف أن أحَسَنِ أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً حسناً وإنما يجعله جسناً كذلك بأن يصفه بالحسن، وهذا معنى مناسب للتعجب...

قال تعالى « اسمع بهم وأبصر » فلفظ بهم إنما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا » [٣].

ويترجح عندنا هنا رأى البصريين أن لفظ الفعل فى " أفعل " لفظ الأمر ومعناه الخبر، وذلك لأن صيغة التعجب تأتى على صورة واحدة فلو كانت أمراً حقيقياً لقلنا – أحسنوا بزيد بالضمائر للمخاطب.

---

(١) معاني القرآن ١٣٩/٢ مختصراً.
(٢) معانى القرآن ١١٩/٢.
(٣) شرح الكافية ٣١٠/٢ – ٣١١.
وراجع المساعد ١٥٠/٢ والجنى الدانى ص ٤٧ وشفاء العليل ٦٠٠/٢.

باب نعم وبئس

وفيه مسألة : هل هما فعلان أم أسمان

نعم وبئس اختلف فيهما النحاة على رأيين :

الأول: ذهب البصريون والكسائي إلى أنهما فعلان ويدل على فعليتهما إتصال تاء التأنيث بهما واتصال ضمير الرفع البارز بهما فى لغة حكاها الكسائي نحو أخوك نعما رجلين، وإخوتك نعموا رجالا.... (١).

والثانى: ذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا لى ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب – والله ما هى بنعم الولد(٢) وبكونهما لا مصدر لهما وبكونهما لا يتصرفان.

وهذا الرأى الثانى منسوب إلى الفراء فى شرح الجمل والارتشاف وغيرها من الكتب.

يقول ابن عصفور: « ومنهم من ذهب إلى أنهما اسمان وهو الفراء (٣)

وقال ابن مالك : « وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما أسمان » (٤).

كذا ذكره أبو حيان وغيره (٥).

وكلام الفراء بدل على أن نعم وبئس فعلان جامدان لا يتصرفان على غير ما نُسِب له (٦).

حيث قال:

«وقوله:﴿فَسَآءَقَرِينًا ﴾(٧).

---

(١) راجع أمانى ابن الشجرى ١٤٧/٢، وشفاء العليل ٥٨٥/٢ والأشمونى ٢٦/٣، والإنصاف ٦٦/١ – ٨.

(٢) راجع الأصول ٦٨/١ ومعانى القرآن للفراء ٢٦٨/١ وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ وشرح الكافية للرضى ٢٤٦/٤
وشرح الجمل ٥٦٨/١.

(٣) شرح الجمل ٥٩٨/١.

(٤) شرح التسهيل ٥٥/٣.

(٥) الارتشاف ٢٠٤١/٤.

(٦) راجع مجالس ثعلب ص ٢٧٣ وشرح الجمل ٥٩٨/١ وأسرار النحو ص ٢٥٧ وأمانى ابن الشجر ١٤٧/٢ والمساعد ١٢/٢.

(٧) سورة النساء الآية ٣٨ .

بمنزلة قولك نعم رجلاً، وبئس رجلاً وكذلك ﴿وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [1]،.... ولو قيل وساء مصيراً، وحسن مرتفقا لكان صواباً كما تقول بئس المنزل النار ونعم المنزل الجنة فالتذكير والتأنيث على هذا وبحوز نعمت المنزل دارك وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار..... ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول بئسا رجلين وبئس رجلين وللقوم نعم قوماً ونعموا قوماً وكذلك الجمع من المؤنث وإنما وحدَّوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل مثل قاما وقعدا فهذا فى بئس ونعم مطرد كثير....»[2].

وهذا يدل على أنه يرى نعم وبئس فعلان بدليل دخول تاء التأنيث وعلامات التثنية والجمع ولكنه فعلان جامدان وليس واسعا التصرف مثل قام وقعد وهذا يدل على أن ما نسبوه إليه ليس صحيحاً.

ومما يؤكد ذلك قوله: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ البقرة: ٢٧١

رفعت « هى » بـ « نعما » ولا تأنيث فى نعم ولا تثنية إذا جعلت « ما» صلة لها فتصير « ما » مع نعم » بمنزلة «ذا » من حبذا... » [3].

وقال ابن عصفور:

والذاهبون إلى أنهما اسمان استدلوا على صحة مذهبهم بكونهما لا مصدر لهما وبكونهما لا يتصرفان وهذا الذى استدلوا به لا حجة فيه لأنه قد وجد من الأفعال ما لا يتصرف ولا مصدر له كعسى... » [4].

والعبارة الأخيرة لابن عصفور هى مذهب الفراء فهو يراهما فعلان غير متصرفين ولا مصدر لهما ولم يصرح باسميتها أبداً.

---

(١) سورة النساء الآية ٩٧ .

(٢) معاني الفراء ٢٦٧/١ – ٢٦٨ ملخصاً. وانظر ٥٨.

(٣) معانى الفراء ٥٨/١.

(٤) شرح الجمل ٥٩٨/١ – ٥٩٩.
المساعد ١٢٠/٢ والتصريح ٩٤/٢.

باب التوابع

وفيه مسألتان :

١- مطابقة النعت للمنعوت.

٢- الفصل بين حرف العطف وما عطف.

المسألة الأولي

المطابقة بين النعت والمنعوت

النعت هو التابع المكمل لمتبوعة لدلالته على معنى فيه أو فى متعلق به ويساق للإيضاح أو التخصيص أو التعميم أو التفصيل أو المدح أو الذم أو الترحم أو الإبهام أو التوكيد [١].

واختلف النحاة فى مطابقة النعت للمنعوت على رأيين:

الأول: أوجب جمهور النحاة التوافق بين النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً فالمعرفة لا توصف إلا بمعرفة كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة [٢].

الثانى: ذهب بعض الكوفيين إلى جواز المخالفة بين النعت والمنعوت فأجازوا وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم وهذا منسوب إليهم على سبيل الخطأ.

يقول الرضى : « وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاداً بقوله تعالى﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢ ﴾ سورة الهمزة الآية ١-٢، والجمهور على أنه يدل أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً[٣].

كذا ذكره غير واحد من النحاة [٤].

وهذا كلام غير صحيح فقد عرض الفراء المسألة ومنع نعت النكرة بالمعرفة والعكس واشترط وجوب التوافق بين النعت والمنعوت.

حيث قال:

(١) شرح التسهيل ٣٠٦/٣ والارتشاف ٥٧٩/٢ والهمع ١١٧/٣ والمساعد ٤٠٢/٢.
(٢) راجع الكتاب ٥/٢ فما بعدها والأصول ٤١/٢ وشرح المفصل ٥٤/٣ وشرح الجمل ٣٠٣/١.
(٣) شرح الكافية ٣١٠/١ فما بعدها.
(٤) راجع ارتشاف العرب ٥٨٠/٢ والمساعد ٤٠٢/٢ والهمع ١١٨/٣ وشرح الجمل ٣٠٣/١، ٤٠٤ وشرح المفصل ٥٤/٣.

وقوله سبحانه : « وامرأته حمالة الخطب » ترفع الحمالة وتنصب [١].

فمن رفعها فعلى جهتين:

يقول سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالةُ الحطب تجعله من نعتها.

والرفع الأخر وامرأته حمالة الحطب نريد وامرأته حمالة الحطب فى النار فيكون فى جيدها هو الرافع....

وأما النصب فعلى جهتين:

إحداهما أن تجعل الحمالة قطعا لأنها نكرة ألا ترى أنك تقول – وامرأته الحمالة الحطب فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة والوجه الأخر – أن تشتمها بحملها الحطب فيكون نصبها على الذم.....»[٢].

وهذا يدل على استحسان الفراء لوجوب التوافق بين الوصف ومتبوعه من حيث التنكير والتعريف لأن النعت ومتبوعة كالشيء الواحد.

يقول السيوطى:

« وإنما وجبت الموافقة فى ذلك حذراً من التدافع من ما هو فى المعنى واحد لأن فى التعريف إيضاحا وفى التنكير إبهاماً والنعت والمنعوت فى المعنى واحد فتدافعا [٣]

(١) حمالة بالرفع قراءة الجمهور على أن يكون خبراً وامرأته مبتدأ ويكون في جيدها حبل من مسد جملة فى موضع الحال من المضمر فى حمالة أو خبراً ثانياً أو يكون حمالة الحطب نعتاً لامرأته والخبر فى جيدها حبل من مسد فيوقف على هذا – على ذات لهب وقرأ عاصم حمالة بالنصب على الذم كأنها اشتهرت بذلك فجاءت الصفة للذم لا للتخصيص كقوله تعالى ﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ ﴾الأحزاب: ٦١ ، راجع القرطبى ٢٤٠/٢٠ وهامش معانى الفراء ٢٩٨/٣ ، واتحاف فضلاء البشر صـ٤٤٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٩٨/٣.

(٣) راجع الهمع ١١٧/٣ وانظر شرح المفصل ٥٥/٣ والبسيط فى شرح الجمل ٣٠/١ وشرح الكافية ٣١٠/٢

تابع (باب التوابع)

المسألة الثانية الفصل بين حرف العطف وما عطف :-

إن كان حرف العطف على أكثر من حرف جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم وبالظرف والجار والمجرور

نحو قام زيدُ ثم والله قام عمرو أما إن كان حرف العطف على حرف واحد كالواو والفاء فلا يجوز الفصل بين الواو و « الفاء » وما عطف لا يقسم ولا ظرف ولا مجرور إلا فى ضرورة الشعر فلا يقول قام زيدُ والله عمرو [١]

وهنا جائز فى الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلا نحو قام زيدُ وفى الدار قعد ونحو مررت بزيدُ ومن بعده عمرو

وقد نسب بعض النحاة إلى الفراء جواز الفصل بشبه الجملة بين حرف العطف والمعطوف

كما تقول مررت بزيد اليوم وأمس بعمرو وأنه حمله على قوله:

﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾﴾ [٢].

ويقول أبو حيان:

وأجاز ذلك الفراء فى قوله تعالى:﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾﴾

فقال ينوي به الخفض فيكون معطوفاً على بإسحاق « وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذى هو من وراء إسحاق » والعطف بالواو وخرَّج ذلك[٣] أبو على وأبو الفتح على إضمار فعل. تقديره – وآتيناها من وراء إسحاق يعقوب كما قال

(١) راجع شرح الجمل ١ / ٢٥ والتسهيل ٨ / ٣١ وشفاء العليل ٢ / ٧٩٩ والإرشاف ٤ / ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤.

(٢) سورة هود الآية ٧١ .

(٣) راجع المسائل العسكرية ص ١٦٤ – ١٦٥ والكتاب ٩٤/١ وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/٢ والمساعد ٤٧٨/٢ وحاشية بس على التصريح ١٣٦/٢.

سيبويه فى مررت بزيد وعمراً إذ التقدير – ولقيت عمراً وهذا الذى استقبحه أبو على لم يستقبحه سيبويه إلا فى النصب وإنما قبحه فى الخفض أمر اليوم يزيد وغداً عمرو.... (١).

هذا كلام أبى حيان وغيره.

أما الفراء فقد عرض الآية فى موضعين:

الأول قوله:

وقوله ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾﴾ ٧١- هود، والوجه رفع يعقوب ومن نصب نوى به النصب ولم يجز الخفض إلا بإعادة الباء ومن وراء إسحاق يعقوب وكل شيئين اجتمعا قد تقدم أحدهما قبل المخفوض الذى ترى أن الإضمار فيه يجوز على هذا ولا تبالِ أن تفرق بينهما بفاعل أو مفعول به أو بصفة فمن ذلك أن تقول مررت بزيد وبعمرو ومحمد أو عمرو ومحمد ولا يجوز مررت بزيد وعمرو وفى الدار محمد حتى تقول – بمحمد (٢).

والموضع الثانى قوله:

« ومن وراء إسحاق يعقوب »

وقوله « يعقوب » يرفع وينصب وكان حمزة ينوى به الخفض يريد ومن وراء إسحاق بيعقوب ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء.... » (٣).

وكلام الفراء يدل على مذهبه ويمنع مثل هذا الفصل إلا بإعادة الخفض وهذا يدل دلالة قاطعة أنه لم يقل بالفصل بين حرف العطف وما عطف.

---

(١) الارتشاف ٢٠٢٤/٢.
(٢) معاني القرآن للفراء ١٩٧/١ مختصراً.
(٣) معانى القرآن ٢٢/٢ وراجع شرح التسهيل ٣٨٤/٣ وشرح الكافية ٣٥٥/١.

وقد وضَحَّ مذهبه الرضى فقال :-

« وهما أى سيبويه والفراء كما نسب إليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الأخفش وهما أى سيبويه والفراء يضمران الجار فى كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور...

وإذا كان العطف على عاملين مخالفاً للأصل فهلا اعتذر باضمار الخافض... كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما » [١].

وقد حمل ابن مالك الآية على وجه آخر فقال:

« فلو كان المعطوف فعلا لم يجز الفصل المذكور يوجه فلو كان اسماً مجروراً أعُيد معه الجار نحو مَرَّ الآن بزيد وغداً بعمرو وإن لم يعد وجب النصب بفعل مضمر كقوله تعالى « فبشرناها بإسحق ومن وراء إسحاق يعقوب» فى قراءة حمزة وابن عباس وحفص أى ووهبنا لها من وراء اسحاق يعقوب ويجوز جر يعقوب بباء محذوفة وهو أسهل من الجر بمضاف محذوف بعد فصل [٢].

ومما سبق ندرك أن الفراء لم يقل بجواز الفصل بين حرف العطف وما عطف كما نُسِب إليه حيث حمل ذلك على إضمار الجار فى كل صورة ترهم العطف على عاملين وفيها مجرور.

(١) شرح الكافية ٣٢٤/١ – ٣٢٥.
(٢) شرح التسهيل ٣٨٤/٣.
وراجع شرح الكافية الشافية ١٢٣٨/٣.

من باب إعراب الفعل

وفيه عدة مسائل للفراء فيها رأياً مخالفاً لما نسب إليه :

١- **ناصب الفعل المضارع بعد الواو.**
٢- **ناصب الفعل بعد « حتى ».**

باب الشرط والجزاء :

١- **رافع الاسم بعد لولا.**
٢- **رافع الاسم بعد «إن » الشرطية.**
٣- **الفصل بين فعل الشرط وجوابه.**
٤- **تقديم جواب الشرط على أداة الشرط.**

المسألة الأولي

اختلف النحاة فى عامل النصب فى المضارع التالى لواو المعية نحو قولهم – لا تأكل السمك وتشرب اللين على عدة أراء:

الأول: ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل فى هذه الحال هو أن المقدرة (١).

الثانى: للكسائى وبعض الكوفيين ونسب إليهم القول بأن الواو نفسها تنصب الفعل المستقبل بعدها (٢).

الثالث: للفراء ومن وافقه أن الفعل الثانى للواو منصوب بالخلاف أو الصرف (٣).

والرأى الأخير هو الصواب الذى قال به الفراء وقد نسب إليه أن ناصية الظرف.

قال المرادى:

وذهب الزجاج إلى أن ناصبه مضمر بعد الواو من فعل أو شبهه... وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف وهو فاسد لأن الخلاف معنى والمعانى المجردة لم يثبت النصب بها (٤).

رأى الفراء : يقول الفراء:

وقوله ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾(٥)، خفض الحسن « ويعلم الصابرين » يريد الجزم والفراء بعد تنصبه وهو الذى يسميه النحويون الصرف كقولك لم آته وأكرمه إلا استخَّف بى والصرف أن يجتمع

(١) راجع الكتاب ٤١/٣ وما بعدها والمقتضب ٢٥/٢ وما بعدها والإنصاف ٥٥٥/٢ والهمع ٣٥٤/٢.
(٢) راجع الارتشاف ٤٠٧/٢ والهمع ٣١٤/٢ وحاشية الصبان ٣٠٨/٣.
(٣) راجع معاني القرآن ٢٣٥/١، والإنصاف ٥٥٥/٢.
(٤) الجنى الدانى ص ٦٥٤.
وانظر إصلاح الخلل ص ٤٤ والبحر ٥٢١/٧.
(٥) سورة آل عمران الآية ١٤٢ .

الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو وفى أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرَّ فى العطف فذلك الصرف ويجوز فيه الإتباع لأنه نسق فى اللفظ وينصب إذ كان ممتنعا أن يحدث فيهما ما أحدث فى أوله.... فهذا تفسير الصرف [١].

وهذا يدل على أن الفراء يرى النصب بالخلاف وهذه الأقوال الثلاثة جارية فى الناصب للفعل بعد « أو ».

فخلاصة القول أن النصب بعد الواو والفاء وأو بإضمار «أن » وجوباً وتلك حروف العطف عند البصريين وذهب الكسائي ومن وافقه من أصحابه والجرمى إلى أن النصب بعدهما هو بهما أنفسهما وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف[٢].

والخلاف والصرف بمعنى واحد وهذه الواو تسمى واو الصرف إما لأنها تصرف إعراب الفعل الداخلة عليه عن إعراب الفعل الأول وإما لأنها تصرف معناه وحكمه عن معنى الأول وحكمه [٣].

(١) معاني الفراء ٢٣٥/١.
(٢) راجع الارتشاف ٩٦٨/٤ وابن يعيش ٢١/٧ وحاشية الصبان ٣٠٥/٣ وشرح الجمل ١٤٣/٢.
(٣) المرتجل لابن الخشاب تحقيق على صدر فى ٢٠٧، وفى مصطلح النحو الكوفى ص ١٢٦ للدكتور حمدى جيائى.

المسألة الثانية

ناصب الفعل المضارع بعد حتى

حتى على ثلاثة أضرب:

عاطفة وابتدائية وجارة فالعاطفة تعطف بعضاً على كل والابتدائية تدخل على جملة مضمونها غاية بشيء قبلها ويليها الجملة الاسمية والفعلية المصدرة بفعل ماض أو بمضارع مرفوع.

والجارة تدخل على الاسم الصريح بمعنى إلى [١].

واختلف فى ناصب الفعل التالى لـ « حتى » على رأيين:

الأول: لجمهور البصريين إلى أن المضارع التالى لـ «حتى » منصوب بـ «أن » مضمرة وجوباً.

الثانى: للكوفيين إلى أن « حتى » هى الناصبة بنفسها دون الحاجة إلى تقدير « أن » بعدها [٢].

وهذا رأى الفراء أيضاً كما صرح به أما رأى ثعلب فهو يرى حتى هي الناصبة لنيابتها عن " أن ".

يقول ابن يعيش:

« وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه والبصريين وذلك أنه قال فى جئت لأكرمك وسرت حتى أدخل المدينة ان المستقبل منصوب باللام وحتى لقيامها مقام أن فخالف أصحابه لأنهم يقولون أن النصب بهما بطريق الأصالة ولم يوافق البصريين لأنه يقول أن النصب فيهما لا بمضمر بعدهما... » [٣].

---

(١) المغنى ص٦٦ أو ما بعدها.
(٢) راجع الإنصاف ٥٩٧/٢ وشرح الكافية ٢٤٠/٢، والارتشاف ١٦٦٢/٤ والمساعد ٧٦/٣ والهمع ٣٠٠/٢.
(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ٢٠/٧ مختصراً.

ومع ذلك نسب الرضي رأى ثعلب للفراء فقال وعند الكوفيين أن حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب... (١)

يقول الفراء موضحاً مذهبه:

وقوله ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾(٢).

قرأها الفراء بالنصب إلا مجاهداً وبعض أهل المدينة فإنهما رفعاها ولها وجهان فى العربية نصب ورفع فأما النصب فلأن الفعل الذى قبلها مما يتطاول كالترداد فإن كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بحتى وهو فى المعنى ماضى.... » (٣).

وهذا يدل على أن الفراء مثل الكوفيين يرى أن «حتى » هى الناصب بنفسها دون تقدير «أن » واعتقاد الكوفيين أن «حتى » هى الناصية حملاً لها على « كى » لأنها بمعناها أمر لا يخلو من مبالغة وذلك لأن «كى » لا تنصب بنفسها مطلقاً أما حمل «حتى » على «إلى أن » فهو كذلك بعيد لأنه عندهم يجوز ظهور «أن » بعد «حتى » ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل منه (٤).

ويترجح عندي أن الناصب للفعل المضارع بعد " حتى " هى أن المضمرة وجوباً لبقاء "حتى" على أصلها من الجر أما حمل الكوفيون "حتى" على " كى" فـ " كى" لا تنصب بنفسها دائماً، ونلاحظ أن رأى الفراء يمثل رأى الكوفيين فى المسألة.

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٤٠ مختصراً .
(٢) سورة البقرة الآية ٢١٤ .
(٣) معاني الفراء ١٣٢، وانظر ١٣٧ – ١٣٨.
(٤) الإنصاف ٢/٥٧٧ وشرح التسهيل ٤/٢٦ وما بعدها والهمع ٢/٣٠٤ والمساعد ٣/٨٨ – ٨٩، والبحر المحيط ٧/٢٥٨ – ٢٥٩.

باب الشرط والجزاء

المسألة الأولي

رافع الاسم بعد « لو لا »

لولا: الامتناعية إذا جاء بعدها ضمير فيكون ضمير رفع منفصلاً.

كقوله تعالى ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1]، والخلاف فى رافعه كالخلاف فى الاسم الظاهر.

ونقل عن الفراء والكوفيين مذهبين فى رافع الاسم بعد لولاً.

الأول: أنه مرفوع على إضمار فعل بعد لولا تقديره وجد أو نحوه.

الثانى: أن العامل فيه فعل نابت «لا» منابه فإذا قلت. لولا زيد لأكرمتك كان المعنى لو انعدم زيد بناء على أن « لولا » أصلها لو والفعل[2].

وهذا ما نفله عدد من النحاة [3].

يقول ابن يعيش:

« وقال الكوفيون الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل والتقدير – لولا يمتنع زيد.

وهذا ضعيف لوجوه منها – أنه لو كان الأمر على ما إدعوه لجاز وقوع أحد بعدها لأن أحد يعمل فيها النفى ولم يسمع عنهم مثل ذلك....»[4].

وقال الرضى:

« وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر....»[5].

---

(١) سورة سبأ الآية ٣١ .

(٢) راجع هذه الآراء فى التبين ٣١٢ صـ ٢٣٩ للعكبرى وشفاء العليل ٧٩/١ والإنصاف ٦٨٧/٢.

ورصف المبانى ٣٦٢ – ٣٦٣ وشرح المفصل ٩٦/١، ١٤٦/٨.

(٣) راجع الارتشاف ٢١/٢، ٥٧٦/٢ والجنى الدانى ٦٠٢ والمساعد ١٢/١ وشرح الكافية ١٠٤/١ وشفاء العليل ٢٧٧/١ والهمع ٤٣/٢ والخزانة ٢٢٢/١.

(٤) شرح ابن يعيش ٩٦/١.

(٥) شرح الكافية ١٠٤/١.

وقال أبو حيان:

« لولا » حرف امتناع لوجود ويرتفع ما بعدها بالابتداء عند البصريين وبالفاعلية عند الكسائي وبها نفسها عند الفراء [١].

وقال أيضاً:

« والخلاف فى رافعه كالخلاف فى الاسم الظاهر ويجوز أن يأتى بعدها ضمير الجر و أنكر ذلك لمبرد.... ومذهب سيبويه أن الضمير مجرور ومذهب الأخفش والكوفيين أنه مرفوع الموضع... » [٢].

أما الفراء فله كلام آخر.

حيث قال:

وقوله ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَتٌ﴾[٣]، رفعهم بـ « لولا » ثم قال « أن تطئوهم » فأن فى موضع رفع بـ « لو لا » [٤].

وقال أيضاً:

« وقد استعملت العرب « لولا » فى الخبر وكَثَّر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا لولاك ولولاى والمعنى فيها كالمعنى فى قولك: لولا أنا ولولا أنت فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب....» [٥].

وهذا النقل فى مجمله غير صحيح لأن مذهب الفراء أن « لولا » نفسها هى الرافعة للاسم بعدها لاستغنائه بها دون تقدير فعل أو نيابة عن الفعل.

---

(١) الارتشاف ٩٠٤/٤ مختصراً.
(٢) الارتشاف ٢٧٥٦/٤ وانظر الإنصاف م ٦٨٧/٢٩٧ والهمع ٤٣/٢، شرح التسهيل ١٨٥/٣.
(٣) سورة الفتح الآية ٢٥ .
(٤) معاني الفراء ٤٥٤/١.
(٥) معاني الفراء ٨٥/٢ – ٨٦.

المسألة الثانية

رافع الاسم بعد « إن » الشرطية

نقل عن الكوفيين أن الاسم الواقع بعد « إن » الشرطية فاعل للفعل المذكور.

كما نقل عن الفراء أنه مبتدأ والعامل فيه الخبر على قاعدة الترافع **يقول ابن يعيش:**

قال تعالى « وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ » (١)

فأحد هنا مرتفع بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذى هو استجارك والتقدير أن استجارك أحد من المشركين استجارك.... وزعم الفراء أن أحداً فى الآية يرتفع بالعائد الذى عاد إليه وهو ضمير الفاعل الذى فى استجارك (٢).

وقال أبوحيان:

وأكثر ما يكون فعل الشرط ظاهراً وقد يكون مضمراً قبل محموله مفسراً بفعل من جنس المضمر نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾(٣).

وقال أيضاً :

« ولا يتقدم الاسم إلا فى «إن » فيجوز بشرط مضى فعل الشرط وكونه مصحوباً بـ «لم » ووافقنا على ذلك الكسائى وفى نقل وافقنا عليه الفراء (٤).

رأى الفراء :

وكلام الفراء غير ذلك:

وقوله ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(٥)

---

(١) سورة التوبة الآية ٦ .
(٢) شرح ابن يعيش ٨٢/١ – ٨٣ مختصراً.
(٣) سورة التوبة الآية ٦ .
(٤) الارتشاف ١٨٦٩/٤، راجع شرح التسهيل ٨٤/٤ ومجالس ثعلب ٢٣٠/١ – ٢٣١. والارتشاف ١٨٦٩/٤.
(٥) سورة التوبة الآية ٦ .

فى موضع جزم وإن فرق بين الجازم والمجزوم بـ «أحد » وذلك سهل فى «إن » خاصة دون حروف الجزاء لأنها شرط وليست باسم....»[١].

وقال أيضاً:

وقوله: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [٢]، فى معنى جزاء ولها فعل مضمر كأنك قلت – ما يكن بكم من نعمة فمن الله لأن الجزاء لابد له من فعل مجزوم إن ظهر فهو جزم وإن لم يظهر فهو مضمر.....[٣].

وهذا الكلام يدل على أن الفراء لا يرى إضمار فعل إلا إذا كان فعل الشرط غير موجود وجاء الاسم بعد الأداة وهذا دليل على أنه أجاز ذلك فى « إن » وحدها ويشير كلامه إلى أن فعل الشرط فى الآية «ٱسْتَجَارَكَ » والاسم مقدم عليه لقوة «إن » فى باب الشرط.

أما قولهم عنه أنه يراه مبتدأ و العامل فيه الخبر على قاعدة « الترافع » أو المكنى العائد إليه المستكن فى الفعل الواقع بعده. فهو لم يقل ذلك والنصوص السابقة تشهد بما قلناه عنه وتكفينا عبارته –

« لأنه الجزاء لابد له من فعل مجزوم إن طهر فهو جزم وإن لم يظهر فهو مضمر.

(١) معاني الفراء ٤٢٢/١.
(٢) سورة النحل الآية ٥٣ .
(٣) معاني الفراء ١٠٤/٢ – ١٠٥ مختصراً.

المسألة الثالثة

الفصل بين فعل الشرط وجوابه

" هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب فى جملة جواب الشرط وما يترتب عليه ".

هذا عنوان المسألة التى ذكرها صاحب الإنصاف ونقل عن الفراء وغيره أنه لا يجيز جزم جواب الشرط إذا تقدم عليه معموله المنصوب نحو إن يقيم زيداً أضرب.

يقول صاحب الإنصاف:

ذهب الكوفيون إى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع فى جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ووجب الرفع واختلفوا فى تقديم المنصوب فى جواب الشرط نحو إن يأتينى زيداً أكرم فأباه أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء...»[(١)].

وعلل لذلك فقال:

« إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم لأن الجزم فى جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط فإذا فارقه بتقديم الاسم وحب أن يبطل الجزم.... » [(٢)].

وقال الرضى:

« أما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع لأن الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفعل المرفوع....

فإن تقدمه المنصوب فالفراء يمنع أيضاً جزم الجواب مطلقاً كما فى المرفوع للعلة المذكورة.... » [(٣)].

---

(١) الإنصاف ٦٥/٢ مختصراً.
(٢) الإنصاف ٦٢٠/٢ – ٦٢١ مختصراً.
(٣) شرح الرضى ٢٥٥/٢ – ٢٥٦.

وإذا رجعنا إلى معاني الفراء وجدنا له تعليلاً آخر حيث قال:

وكان الكسائي يجيز تقدمه النصب فى جواب الجزاء ولا يجوز تقدمه المرفوع ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد فى الفعل راجع ذكر الأول فلم يستقم إلغاء الأول وأجازه فى النصب لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه فقال – كأن المنصوب لم يكن فى الكلام وليس ذلك كما قال لأن الجزاء له جواب بالفاء فإن لم يستقبل بالغاء استقبل بجزم مثله ولم يلق باسم إلا أن يضمر فى ذلك الاسم الفاء. فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب فى منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير.... (١).

ويقول أبو حيان:

وإذا كان لفعل الشرط معمول غير مرفوع نحو إن تضرب زيداً أضربه فلا يجوز تقدمه على الأداة فلا تقول زيداً إن تضرب أضربه ولا خيراً منى تفعل تثب عليه هذا مذهب البصريين والفراء » (٢).

ومما سبق يتضح أن المنسوب للفراء خطأ والرأى الصحيح ما ذكره فى نصه السابق.

(١) معان القرآن للفراء ٤٢٢/١ – ٤٢٣ مختصراً وراجع الخزانة ٦٤٢/٣.
(٢) الارتشاف ١٨٧٧/٤.

المسألة الرابعة

تقديم جواب الشرط على الأداة والفعل

ذهب البصريون إلى أن أداة الشرط لها صدر الكلام ولذلك لايجيزون تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها.

ويذهب الكوفيون وغيرهم إلى جواز ذلك [١].

وقد نسب ابن السراج إلى الفراء جواز تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط.

حيث قال:

ولابد من شرط وجواب فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر إن كان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلا بالجميع فلا يجوز أن يقدم ما بعدها على ما قبلها ولا يجوز أن تقول زيداً إن تضربْ أضربْ... وأجاز الكسائي أن تنصبه بالفعل الأول ولم يجزها أحد من النحويين وأجاز هو والفراء أن يكون منصوباً بالفعل الثانى.... [٢].

أما الفراء فقد قال :

قوله ﷻ ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ ﴾ [٣]، قرأ الأعمش « إن كنتم » بالكسر وقرأ عاصم والحسن [٤] « أن كنتم » بفتح « أنْ » كأنهم

(١) راجع هذه المذاهب فى المساعد ١٦٣/٣، والأشمونى ١٥/٤ وشرح التسهيل ٨٦/٤ والمغنى ٣٨٦/٢ والتصريح ٢٥٤/٢.
(٢) الأصول ٢٣٦/٢ ملخصاً.
(٣) سورة الزخرف الآية ٥ .
(٤) اختلف فى «أن كنتم » فنافع وحمزة والكسائى وأبو جعفر وخلف بكسر الهمزة على أنها شرطية وإن كان اسرافهم محققا على سبيل المجاز وجواب مقدر يفسره أفنضرب أى إن سرقت نترككم وافقهم الحسن والأعمش والباقون بالفتح على العلة مفعولاً لأجله أى = = لأن

أرادوا شيئاً ماضياً وأنت تقول فى الكلام – أأُسُبَّك أن حرمتنى ؟ تريد إذ حرمتنى وتكسر إذا أردت أأسبك إن حرمتنى.

والعرب تنشد قول الفرزدق

أتجـــزع إن أذنـــا قتيبـــة حُزَتـــا جهـاراً ولـم تجـزع لقتـل ابـن خـازم [1]

..... [2]

ويقول ابن مالك:

ولو تقدم على الأداة جملة هى الجواب فى المعنى فليست هى نفس الجواب بل دليلاً عليه وهى كلام متقطع عما بعده وقد يكون حكمه مطلقاً وقد يكون مقيداً بشرط مقدر وإلا لزم هذا المعلق عليه تقديمه وذهب الكوفيون وغيرهم إلا أن المتقدم على الشرط نفس الجواب [3].

كذا ذكره أبو حيان وغيره [4].

وإن كان هذا رأى الكوفيين فهذا رأى الفراء أيضاً حيث أنه لم يقل بتقدير الجواب فى الآيات السابقة.

كنتم « الإتحاف ٣٨٤، وهامش المعانى ٢٧/٢ وانظر شرح الكافية ٢٣٨/٢ والإنصاف ٦٢٣/٢.

(١) البيت من بحر الطويل ، راجع الكتاب ١٦١/٣ والخزانة ٦٥٥/٣ ، وشرح شواهد المغنى ٨٦/١.

(٢) معانى القرآن للفراء ٢٧/٣.

(٣) راجع شرح التسهيل ٨٦/٤، والأشمونى ١٥/٤.

(٤) راجع الارتشاف ١٨٧٩/٤ والمساعد ١٦٣/٣ والمغنى ٣٨٦/٢.

مسائل متفرقة

١- تقديم معمول اسم الفعل عليه.

٢- عمل « هـل ».

تقديم معمول اسم الفعل عليه

ذهب الكوفيون إلى أن « عليك » ودونك وعندك » فى الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو – زيداً عليك.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وإليه ذهب الفراء من الكوفيين [١].

وإذا كان الفراء لا يرى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه.

فقد نقل البغدادى فى الخزانة عن الفراء أنه يحيز تقديم معمول اسم الفعل عليه.

يقول صاحب الخزانة:

« وقد بين الفراء مذهب الكوفيين فى تفسيره وذكر نص المعانى ثم ذكر كلام صاحب الإنصاف ومذهب الكوفيين ثم قال وقوله إن الفراء يمنع والبصريين مخالف لنص كلامه فإنه صرح بجواز عمله مؤخرا محذوفاً[٢].

ولو تأملنا معاني القرآن وجدنا للفراء ثلاث مواضع يتحدث فيها عن هذه المسألة من ذلك قوله:

وقوله ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[٣]، هذا أمر من الله عز وجل كقولك عليكم أنفسكم والعرب تأمر من الصفات بعليك، وعندك، ودونك... ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف قبلها لأنها أسماء والاسم لا ينصب شيئاً قبله تقول ضربا زيداً... ولا تقول – زيداً ضرباً فإن صلته نصبت زيداً بفعل مضمر قبله كذلك.

قال الشاعر:

يأيهـــا المـــائح دلـــوى دونكـــا[٤]

---

(١) راجع الإنصاف ٢٢٨/١، ٢٧ والرضى ٦٤/٢ والتصريح ٢٥٢/٢ وشرح الرضى ٦٤/٢.
(٢) الخزانة ١٩٠/٦ – ١٩١.
(٣) سورة المائدة الآية ١٠٥.
(٤) البيت من الرجز راجع شرح الحماسة ١٣/٢ والخزانة ١٥/٣ هو لشاعر جاهلى من بنى أسيد بن عمر راجع الخزانة ١٧/٣ والمائح – اسم فاعل من المدح وهو الرجل يكون فى جوف البئر يملأ الدلاء ، راجع الإنصاف /٢٧ والأمالى ٢٤٤/٢.

إن شئت نصبت « الدلو » بمضمر قبله وإن شئت جعلتها رفعاً تريد هذه دلوى فدونكا... [١].

وقال:

« وقلما تقول العرب – زيداً عليك أو زيداً دونك وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله.... » [٢].

وقال ابن عصفور:

واختلف فى تقديم معمول هذه الظروف عليها فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك.

واستدلوا بقوله تعالى ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[٣]

وأما قول الشاعر :

يأيها المائح دلوى دونكا

فهو عند الكوفيين كالآية ومذهب أهل البصرة منعه وهو الصحيح أما الآية فكتاب مصدر وضع موضع الفعل وعليكم متعلق بالمصدر... وأما قوله – دلوى دونكا فدلوى مفعول بفعل مضمر ودونك بمعنى تأخر... [٤]

وقال أبو حيان :

« وفى نقل أجازه الكوفيون إلا الفراء... » [٥].

(١) معاني الفراء ٣٢٢/١ – ٣٢٣.
(٢) نفسه ٢٦٠/١ وراجع ٤١٤/٢.
(٣) سورة النساء الآية ٢٤ .
(٤) شرح الجمل ٢٨٧/٢ وشرح الرضى ٦٨/٢-٦٩.
(٥) راجع الارتشاف ٢٣١١/٥ والخزانة ٢٠١/٦.

المسألة الثالثة

عمل « هل » الاستفهامية [١]

نقل أبو حيان عن بعض النحاة أن هل عند نحاة الكوفة ترفع الاسم والخبر.

يقول أبو حيان:

هل قد ترادف «قد » وهذا شيء قال الكسائى والفراء وبعض المفسرين فى قوله تعالى ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ﴾ ١- سورة الإنسان، وتساوى همزة الاستفهام فى دخولها على التصديق الموجب نحو هل قام زيدٌ وأزيد قائم[٢].

أما الفراء فيرى أن «هل» لا تعمل فيقول:

قوله سبحانه ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾١- سورة الإنسان.

معناه قد أتى على الإنسان حين من الدهر وهل قد تكون جحداً وتكون خبراً فهذا من الخبر لأنك قد تقول فهل وعظتك ؟ فهل أعطيتك.... » [٣].

وقال أيضاً يقول الشاعر[٤] :

بثوب ودينارٍ وشـاةٍ ودرهـم

فهل أنت مرفوعُ بما ههنا رأس

« فجعل مع «هل » العماد وهى لا ترفع ولا تنصب لأن هل تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلاً... [٥].

---

(١) تذكرة النحاة ص ٣١٨.
(٢) الارتشاف ٢٣٦٥/٥.
(٣) معاني الفراء ٢١٢/٣.
(٤) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة فى الهمع ٩٩/٢ والتصريح ٧٢/٢ ، وشفاء العليل ٦٤٠/٢، وشرح التسهيل ٩٦/٣ ، والمساعد ٢١٨/٢ ، والدرر اللوامع ١٣٣/٢.
(٥) معانى القرآن ٥٢/١.

الخاتمة

الفراء عالم جليل في هذا العلم فهو المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية، رسم حدودها ووضع مصطلحاتها وشرح أفكارها وكتابه معانى القرآن أحد المصادر الأساسية للنحو الكوفى التزم فيه منهج أستاذه الكسائي وشيوخه الأوائل.

حيث اعتمد على القرآن الكريم وتفسيره فى إظهار آرائه النحوية واللغوية ثم ربط ذلك بالشواهد الشعرية والنثرية المروية عن العرب فكثيراً ما نجده يقول – أنشدنى وحدثنا، وسمعنا، وأنشدنا..

هذا وقد وجدت مسائل نحوية كثيرة فى هذا البحث منسوبة إليه على سبيل الخطأ والوهم وهذا يرجع فى رأيىَّ إلى تعدد النساخ وعدم التوثيق من كتب العالم نفسه ووجدت للفراء آراءً تخالف ما نسب إليه.

وذلك كما فى المسائل السابق بحثها وإيجاز هذه الآراء على النحو التالى:

١) ففى باب المعرب والمبنى ونحوه – يرى الحروف فى المثنى وجمع المذكر السالم هى الإعراب نفسه ويرى أن كلا وكلتا تجرى فى الظاهر مجرى المضمر على نهجه بعض القبائل وقد نسبه إليه غير ذلك.

كما يرى لضمير الفصل موضعا من الإعراب وقد نقل عنه أنه لا يرى إعرابه كما يمنع نعت الضمير مع قولهم عنه بجواز ذلك.

وفى باب النكرة والمعرفة:

١) أجاز بدل النكرة من المعرفة والعكس ونقل عنه منع ذلك.

٢) أجاز إضافة الوصف المقترن بآل فقط إلى المعارف ونقل عنه غير ذلك.

٣) لم يقل بجواز نعت الاسم الموصول " مَنْ " بالرغم من نقل غير ذلك عنه.

وفى باب الابتداء ونواسخه وجدته يرى :

١) عمل كان وأخواتها رفع الاسم ونصب الخبر ثم رجع عن ذلك فى "ليس" لقصورها عن التصرف مع جزمه بفعليتها ونسب إليه غير ذلك.
٢) عمل " ما " عمل ليس مع نقض شروط الإعمال وهو يرى غير ذلك.
٣) قالوا عنه إنه يرى أن " ليت ولعل " تنصب ما بعدهما، وكلامه خاص بـ " ليت " وحدها.
٤) قالوا عنه إنه يرى أصل " لكن " من " لا " و " إنّ" والصحيح أنه يرى أصلها " إن " المشددة زيدت عليها لام وكاف.
٥) يرى عمل " ظن " متقدمة وهم يقولون عنه أنه يرى إلغاء عملها متقدمة.

فى باب الفاعل :

١) قالوا عنه إنه يجيز حذف الفاعل وهو لا يجيز الحذف إلا لدليل ونقل جواز الحذف عن الكسائي. كما لا يرى تقدمه كما زعموا.

وفى باب نائب الفاعل :

١) نُسب إليه أنه يرى إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده وهو لم يقل بذلك.
٢) أنه يرى نصب الاسم فى باب الاشتغال الفعل المذكور فى قولك ضربت زيداً ضربته.

وقالوا عنه إنه يرى إضمار العامل.

وفى باب الاستثناء :

١) نُسب إليه أنه يرى تركيب " إلا " من " إن " التى تنصب الاسم وترفع الخبر ومن لا العاطفة، وهى مركبة عنده من " إن " النافية ومن " لا " العاطفة.
٢) قبل عنه أنه يرى حذف المستثنى ونصب ما بعد " إلا " فى الاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيداً.

وفى باب التمييز :

١) منع الفراء تقديم التمييز عل عامله فى نحو وجع عبدالله رأسه. وقيل عنه غير ذلك.

فى باب حروف الجر :

١) يرى جواز زيادة " مِنْ " مثل البصريين مع توافر شرطى الزيادة أن يتقدمها نفى وأن يكون مدخولها نكرة.، ولم يقل بجواز زيادتها مطلقاً.
٢) يرى أن " رب " حرف وليس "اسم" وليس كما نسب إليه من القول باسميتها.
٣) يرى النصب على نزع الخافض بعد " لا جرم " فى باب القسم.
٤) كما وجدناه يمنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه وليس كما نقل عنه.

وفى باب اسم الفاعل :

وجدته يرى إعمال أمثلة المبالغة مثل جمهور النحاة ونُسب إليه منع إعمالها وفى باب التعجب.

١) يرى جواز التعجب من " أفعل – فعلاء " فى الأبيض والأسود دون غيرهما من الألوان معتمداً على المسموع من هذا الباب مع نقل غير ذلك عنه.
٢) يرى أفعل به أمراً حقيقياً على خلاف البصريين وخلاف ما نقل عنه.
٣) يرى " نعم وبئس " فعلين منصرفين ونُسب إليه القول باسميتهما.

وفى باب التوابع :

١) وجدته يرى وجوب التوافق بين النعت والمنعوت وقالوا عنه أجاز نعت النكرة بالمعرفة والعكس.
٢) لا يرى جواز الفصل بين حرف العطف والمعطوف وقد نسبوا إليه الجواز.

فى باب إعراب الفعل :

١) يرى عامل النصب فى الفعل المضارع بعد " الواو، وحتى، ثم"، الخلاف أو الصرف.

٢) يرى " لولا " هى الرافعة للاسم بعدها.

٣) يرى رفع الاسم بعد " إن " الشرطية بالفعل المذكور كما فى قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ ٦- التوبة. ولم يقل بتقدير " فعل ".

٤) يرى جواز تقدم الجواب على الشرط بخلاف ما نقل عنه.

كما يرى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ولا يرى عمل " هل " الاستفهامية وقيل عنه أنه يرى عملها.

وبعد فهذا غيض من فيض مما نسب إلى الفراء من آراء نحوية وهو يرى خلافها كما هو واضح من النصوص التى ذكرتها.

وهذا يدل على أن الفراء شخصية تتمتع بالعقل الخصيب والإبداع لكثرة المنقول عنه وهذا يدل على أنه المؤسس الحقيقى للنحو الكوفى وكتابه معانى القرآن، هو المصدر الأساسى للمذهب الكوفى وهو من أفضل الكتب التى حظيت بها فى هذا البحث.

١- فهرس الآيات القرآنية.
٢- فهرس الأبيات الشعرية.
٣- فهرس الموضوعات.

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	البقـرة		
١	﴿ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾	١٣٠	١٦٧
٢	﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾	٢١٤	١٩٧
٣	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾	٢١٧	١٣٤
٤	﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾	٢٧١	١٨٦
	أل عمران		
٥	﴿يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ ﴾	١٤٢	٢٩٤
	النساء		
٦	﴿كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٤	٢٠٨
٧	﴿فَسَاء قِرِينًا﴾	٣٨	١٨٥
	المائدة		
٨	﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ ﴾	١	١٦٤، ١٦٥
٩	﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾	٧٣	١٦٩
١٠	﴿وَسَاءتْ مَصِيرًا﴾	٩٧	١٨٦
١١	﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾	١٠٥	٢٠٧
	الأنعام		
١٢	﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ ﴾	١٣٧	١٧٦
	الأنفال		
١٣	﴿وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ ﴾	٣٢	١٢٠
	التوبة		
١٤	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾	٦	٢٠٠–٢١٣
١٥	﴿كَمَنْ آمَنَ بِاللّهِ ﴾	١٩	١٣٨

م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	هود		
١٦	﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ ﴾	٧١	١٩٠، ١٩٢، ١٩٣
	يوسف		
١٧	﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	٣١	١٤٥
	إبراهيم		
١٨	﴿ الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ ﴾	١	١٣٣
١٩	﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ ﴾	٤٧	١٧٦
	الحجر		
٢٠	﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾	٢	١٧٣
	النحل		
٢١	﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾	٥٣	٢٠١
	الإسراء		
٢٢	﴿كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ ﴾	١٤	١٨٤
٢٣	﴿وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى ﴾	٧٢	١٨١
	الكهف		
٢٤	﴿أَبْصِرْ بِهِم وَأَسْمِعْ ﴾	٢٦	١٨٣
	مريم		
٢٥	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	٣٨	١٥٤
	الأنبياء		
٢٦	﴿نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٨	١٥٧
	الحج		
٢٧	﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾	٣٥	١٣٦

م	الآيـــــــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	المؤمنون		
٢٨	﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	٣٦	١٧٢
	القصص		
٢٩	﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾	٥٨	١٦٧
	سبأ		
٣٠	﴿أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾	٦	١٣٠
٣١	﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	٣١	١٩٨
	الصافات		
٣٢	﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا ﴾	٦	١٣٤
	الزمر		
٣٣	﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ ﴾	٦٠	١٥٦
	غافر		
٣٤	﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾	٤٨	١٣١–١٣٢
	الشورى		
٣٥	﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾	٥٢–٥٣	٢٣، ١٣٣
	الزخرف		
٣٦	﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾	٥	٢٠٤
	الجاثية		
٣٧	﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾	١٤	١٥٧
	محمد		
٣٨	﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾	٢٢	١٤٣

م	الآيـــــــــــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	الفتح		
٣٩	﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ ﴾	٢٥	١٩٩
	القمر		
٤٠	﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾	٥٠	١٤٦
	الإنسان		
٤١	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ ﴾	١	٢٠٩
	النبأ		
٤٢	﴿لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾	٢٣	١٧٨
٤٣	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾	٣١	١٣٣
	البلد		
٤٤	﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ﴾	١٤	١٥٤
	العلق		
٤٥	﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ ﴾	١٥	١٣٣
	الهمزة		
٤٦	﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾	١	١٨٨
	المسد		
٤٧	﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾	٤	١٨٩

ثانياً : فهرس الأبيات الشعرية

م	أول البيت	آخره	رقم الصفحة
١	ياليت أيام الصبا	رواجعاً	١٤٧
٢	ليت الشباب	البدى الأول	١٤٨
٣	ولكننى من حبها	لعميد	١٤٩
٤	ما للجمال مشبها	أم حديداً	١٥٥–١٥٦
٥	ما من حوىَّ	نسورها	١٧٠
٦	أبنى بينى	لها عضد	١٧٠
٧	فزحجتها متمكناً	أبى مزادة	١٧٦
٨	أو مسحل عَمْل	كلوم	١٧٨
٩	أما الملوك	سربال طباخ	١٨٢
١٠	أتجزع إن أذنا	ابن خازم	٢١٥
١١	يا أيها المائح	دونكا	٢٠٧
١٢	بثوب ودينار	هاهنا رأس	٢٠٩

ثالثاً : فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
١	الدراسة التمهيدية	١١٥-١٢١
	أولاً : باب المعرب والمبني :	
٢	١) رأى الفراء فى إعراب المثنى وجمع المذكر السالم	١٢٣-١٢٥
٣	٢) رأيه فى كسر نون المثنى وفتح نون الجمع	١٢٥-١٢٦
٤	٣) رأيه فى إجراء كلا وكلتا مع المظهر مجراهما مع المضمر	١٢٦-١٢٧
	ثانياً : النكرة والمعرفة :	
٥	١) موضع ضمير العماد من الإعراب	١٢٩-١٣٠
٦	٢) نعت المكنى [الضمير]	١٣١-١٣٢
٧	٣) حكم إبدال النكرة من المعرفة والعكس	١٣٣-١٣٥
٨	٤) إضافة الوصف المحلى أل إلى المعارف	١٣٦-١٣٧
٩	٥) نعت الاسم الموصول	١٣٨-١٣٩
	ثالثاً : باب الابتداء ونواسخه :	
١٠	١) رأيه فى عمل " كان " فى اسمها	١٤٠-١٤٢
١١	٢) مذهبه فى " ليس " فعل هى أم حرف	١٤٣-١٤٤
١٢	٣) عمل " ما " خبرها إذا تقدم خبرهاعلى اسمها	١٤٥-١٤٦

١٣	٤) نصب ليت ولعل الاسم والخبر	١٤٧–١٤٨
م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
١٤	٥) أصل " لكن "	١٤٩–١٥٠
١٥	٦) إلغاء عمل ظن متقدمة	١٥١–١٥٢
	باب الفاعل :	
١٦	مسألة حذف الفاعل	١٥٣–١٥٤
١٧	١) رأيه فى تقديم الفاعل	١٥٥–١٥٦
	باب نائب الفاعل :	
١٨	١) رأى الفراء فى إقامة غير المفعول به مقام الفاعل:	١٥٧–١٥٨
	باب الاشتغال :	
١٩	١) رأى الفراء فى عامل النصب فى باب الاشتغال	١٥٩–١٦٠
	باب الاستثناء :	
٢٠	١) أصل " إلا " عنده	١٦١–١٦٣
٢١	٢) نصب المستثنى إذا حذف المستثنى منه	١٦٤–١٦٥
	باب التمييز :	
٢٢	١) رأى الفراء فى تقديم التمييز على عامله	١٦–١٦٧
	باب حروف الجر :	

٢٣	١) زيادة " من " عند الفراء	١٦٩-١٧١
٢٤	٢) رأيه فى " رب " هل هى اسم أو حرف	١٧٢-١٧٣

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
	باب الإضافة :	
٢٥	١) الفصل بين المضاف والمضاف إليه	١٧٤-١٧٧
	باب اسم الفاعل :	
٢٦	١) عمل أمثلة المبالغة كما يراه الفراء	١٧٨-١٧٩
	باب التعجب :	
٢٧	١) التعجب من أفعل فعلاء	١٨١-١٨٢
٢٨	٢) أفعل به أمر حقيقة أولا	١٨٣-١٨٤
	باب نعم وبئس :	
٢٩	وفيه مسألة " هل هما فعلان " أم اسمان	١٨٥-١٨٦
	باب التوابع :	
٣٠	١) مطابقة النعت للمنعوت	١٨٨-١٨٩
٣١	٢) الفصل بين حرف العطف وما عطف عليه	١٩٠-١٩٢
	باب إعراب الفعل :	
٣٢	١) ناصب الفعل المستقبل بعد الواو	١٩٤-١٩٥
٣٣	٢) ناصب الفعل بعد " حتى "	١٩٦-١٩٧

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
	باب الشرط والجزاء :	
٣٤	١) رافع الاسم بعد " لولا "	١٩٨–١٩٩
٣٥	٢) رافع الاسم بعد " إن " الشرطية	٢٠٠–٢٠١
٣٦	٣) الفصل بين فعل الشرط وجوابه	٢٠٢–٢٠٣
٣٧	٤) تقديم جواب الشرط على أداة الشرط	٢٠٤–٢٠٥
	مسائل متفرقة :	
٣٨	١) تقديم معمول اسم الفعل عليه	٢٠٧–٢٠٨
٣٩	٢) عمل " هل " الاستفهامية	٢٠٩
	الخاتمة	٢٠١–٢١٣
	الفهارس :	
٤٠	١) فهرس الآيات القرآنية.	٢١٥–٢١٨
٤١	٢) فهرس الأبيات الشعرية.	٢١٩
٤٢	٣) فهرس الموضوعات.	٢٢٠–٢٢٣